هدايات القرآن الكريم
في علاج الانحراف العقدي في مصدر التلقي
دراسة عقدية

دكتور/ محمد تيقمونين

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة وأصول الدين ــ جامعة الملك خالد

المقدمة:

إنَّ الحمدَ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفره ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا، ومن سيئاتِ أعمالنا، من يهدِه اللهُ فلا مضلَّ له ومن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا﴾ [النساء: ١].

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما﴾ [الأحزاب: ٧٠ــ٧١].

أما بعد: فإنَّ من نعم الله تعالى علينا أن أنزل على عبده القرآن، الفارق بين الحلال والحرام، والسعداء والأشقياء، والحق والباطل، وجعله برحمته هدى للناس كافة، وللمتقين خاصة، وعاصماً من ضلال الكفر والمعاصي والجهل، وهادياً إلى نور الإيمان والتقوى والعلم، وأنزله شفاء لما في الصدور من أمراض الشبهات والشهوات، يحصل به اليقين والعلم في المطالب العاليات، وشفاء للأبدان من أمراضها وعللها وآلامها وسقمها. وأخبر أنه لا ريب فيه ولا شك بوجه من الوجوه، وذلك لاشتماله على الحق العظيم في أخباره، وأوامره، ونواهيه، وأنزله مباركاً، فيه الخير الكثير، والعلم الغزير، والأسرار البديعة، والمطالب الرفيعة.

فكلٌ بركةٍ وسعادة تنال في الدنيا والآخرة، فسببها الاهتداء به واتباعه، قال الله تعالى: ﴿يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ﴾ [المائدة: ١٦] فهو هادٍ لدار السلام، مبينٌ لطريقِ الوصول إليها، وحاثٌّ عليها، كاشفٌ عن الطريق الموصلة إلى دار الآلام ومحذر منها، وقال تعالى مخبراً عنه: ﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾ [هود: ١]، فبين آياته أكمل تبيين، وأتقنها أيّ إتقان، وفصلها بتبيين الحق من الباطل والرشد من الضلال، تفصيلاً كاشفاً للبس، لكونه صادراً من حكيم خبير، فلا يخبر إلا بالصدق والحق واليقين، ولا يأمر إلا بالعدل والإحسان والبر، ولا ينهى إلا عن المضار الدينية والدنيوية.

ولهذا فإنَّ القرآن الكريم يهدي الناس جميعاً إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، قال سبحانه: ﴿ إنَّ هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيراً ﴾ [الإسراء: ٩]. فالقرآن الكريم يهدي للتي هي أقوم وأعدل وأعلى من العقائد والأعمال والأخلاق، فمن اهتدى بما يدعو إليه القرآن كان أكمل الناس وأقومهم وأهداهم في جميع أموره. ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات ــ ويؤمنون بالكتاب العزيز، ويعملون به، ويدعون إليه ــ أن لهم أجراً كبيراً، أعدَّه الله لهم في دار كرامته[١].

وبالتأمل في آياته المبينات نجد أنَّ منهج الإقناع العقدي في القرآن الكريم شمل مخاطبة العقل، والوجدان، وإيقاظ الفطرة، لتثبيت الإيمان وترسيخه في النفوس. ولهذا كان من هدايات القرآن الكريم أن أمرنا الله تعالى بتدبره، والتفكر فيه، والاستنباط للعلوم منه، واستخراج كنوزه، والمراد بهدايات القرآن، إرشاده إلى الحق، ودلالته عليه.

ومن هذا المنطلق أحببت أن أشير إلى شيء من هدايات القرآن الكريم في معالجة الأخطاء العقدية، التي يقع فيها كثير من المسلمين، فوقع اختياري على العنوان التالي: "هدايات القرآن الكريم في علاج الانحراف العقدي في مصدر التلقي دراسة عقدية"، ولا سيما أن هذا الموضوع لم يطرق أكاديميا حسب اطلاعي.

(١) اقتباس من تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (ص ٩، ٤٥٤).

- **أهمية الموضوع:**

تبرز أهمية الموضوع من خلال النقاط التالية:

١ــ معرفة أثر الدراسات القرآنية والتفسير الموضوعي في معالجة القضايا العقدية.

٢ــ إن طرق مثل هذا الموضوع يعين على فهم النصوص الشرعية على الوجه المطلوب، ويوضح أهمية التدبر والتأمل في كلام الله تعالى، وأن القرآن يهدي إلى أحسن العقائد والأقوال والأعمال.

٣ــ إن منهج القرآن في هداية الخلق يرتكز على مخاطبة العقل والوجدان، والفطرة، ويتسم بالوسطية، والإقناع بأيسر الطرق، وهو منهج حياة لجميع الناس، فحري بالمسلم وطالب العلم أن ينهل من هذا المعين الصافي ليعرف طريق الحق ويلزمه، ويرشد غيره إلى سبل معرفة الله سبحانه وتعالى.

٤ــ الوقوف على أصل الانحراف الذي تولد منه العقائد الباطلة والآراء الشاذة لدى طوائف من المخالفين.

٥ــ إن الانحراف عن اتباع نصوص القرآن الكريم قد تنوع، واتخذ صوراً عدة، فمن الناس من اعتقد تحريفه، ومنهم من تأوله تأويلات متباينة، وبعضهم رضي باستبداله بعلوم أخرى، كالفلسفة والمنطق، والحقائق العقلية ــ فيما زعموا ــ، ولا سيما ما يتعلق بقضايا الاعتقاد، فكان الواجب علينا دعوة الناس إلى الرجوع إلى كتاب الله تعالى لمعرفة الحق، والتمسك بحبله المتين، والعمل به.

٦ــ إن هذا القرآن العظيم الذي أنزله الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم، وبينه في سنته لصحابته الكرام، هو مصدر العقيدة الصحيحة التي تتفق مع الفطرة السليمة والعقول النيرة، وفيه الكفاية والهداية إلى أقوم طريق للوصول إلى الحق سبحانه، سواء في ذلك الجانب العقدي الإيماني، أو الجانب التشريعي، أو الخلقي، وبه نتبين سبيل المخالفين، ويتم تقويم اعوجاج الآراء وتصحيح مفاهيمها، وفق منهج علمي رصين سطره أهل العلم بالكتاب والسنة.

٧ــ دعوة المخالف وإقناعه بضرورة الرجوع إلى المصدر المعين، والمورد الآمن لمعرفة دين الله وشرعه.

- **أهداف البحث:**

للبحث أهداف عدّة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ــ بيان أثر القرآن الكريم في هداية الناس إلى الحق.

٢ــ إبراز أساليب القرآن الكريم المتنوعة في معالجة المشكلات.

٣ــ معرفة مصادر التلقي التي يستمد منها المسلم العقيدة الإسلامية الصحيحة.

٤ــ توضيح جهود العلماء في استخراج أسس المنهج العلمي القرآني في رد الشبهات ولا سيما القضايا المتعلقة بمصدر التلقي لمسائل الاعتقاد.

٥ــ ربط طلاب العلم بكتاب الله تعالى، والتمسك به في معرفة الدين القويم ــ عقيدة وشريعة ــ، كما بينه نبينا صلى الله عليه وسلم لأمته.

- منهج البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الاستدلالي الاستنباطي، سالكاً المنهجية العلمية المتبعة في كتابة البحوث ويتلخص ذلك في الأمور الآتية:

١ــ جمع المادة العلمية وتنزيلها على كل مبحث ومطلب.

٢ــ عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

٣ــ تخريج الأحاديث تخريجاً مختصرا، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بالعزو إلى موضعه في الصحيح، وإذا لم يكن الحديث في أحد الصحيحين، أذكر من خرجه من أئمة السنة، ثم أختم ذلك بالحكم عليه حسب ما قرره وقاله أهل العلم بالحديث ما وجدت إلى ذلك سبيلا.

٤ــ توثيق النقول من مصادرها، ونسبتها إلى قائلها، وإن أعوزني الأمر استعنت بالمراجع، لتوثيق بعض أقوال المخالفين.

- **خطة البحث:**

قسمتُ البحثَ إلى المقدمة وفيها: بيان أهمية البحث وأهدافه، ومنهجي فيه، وخطته، ثم جعلته في تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: شرح المصطلحات الواردة في العنوان.

المطلب الأول: التعريف بالانحراف العقدي.

المطلب الثاني: التعريف بمصدر التلقي.

المطلب الثالث: حقيقة الانحراف العقدي في مصدر التلقي.

المبحث الأول: مصادر تلقي الاعتقاد في القرآن الكريم.

المطلب الأول: بيان المصادر الأصلية.

المطلب الثاني: بيان المصادر الفرعية.

المبحث الثاني: قواعد تدبر القرآن الكريم في الاستدلال على مسائل الاعتقاد.

المطلب الأول: اشتمال نصوص الكتاب والسنة على مسائل الاعتقاد.

المطلب الثاني: رد التنازع إلى الكتاب والسنة.

المطلب الثالث: العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه.

المطلب الرابع: طرق تفسير القرآن الكريم.

المطلب الخامس: دلالة السياق القرآني على مسائل الاعتقاد.

المبحث الثالث: دراسة جملة من القضايا في معالجة القرآن للانحراف العقدي في مصدر التلقي.

المطلب الأول: القول بتحريف القرآن ونقصه، وبيان موقف أهل العلم من ذلك.

المطلب الثاني: استمداد المنطق من القرآن، وبيان موقف أهل العلم من ذلك.

المطلب الثالث: الاستدلال بالمتشابه على نفي رؤية الله تعالى، وبيان موقف أهل العلم من ذلك.

ثم الخاتمة. وفيها أهم النتائج.

وأختم البحث بالفهارس العلمية.

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: شرح المصطلحات الواردة في العنوان.

المطلب الأول: التعريف بالانحراف العقدي.

تعريف الانحراف: الانحراف من حرف، وهو أصل يدل على العدول والميل، يقال: احرف عنه ينحرف انحرافاً، وحرفته أنا عنه، أي عدلت به عنه، والانحراف عن الشيء: الميل عنه(١).

وقيل في تعريف الانحراف اصطلاحاً: "الميل والعدول عن الصراط المستقيم الذي رسمه القرآن الكريم منهجاً للحياة تسير عليه"(٢).

ويقصد بالانحراف العقدي هنا: الميل والعدول عن الحق في مسائل الاعتقاد بما فيها مصادر التلقي.

المطلب الثاني: التعريف بمصدر التلقي.

يراد بمصادر التلقي أو مصادر التشريع: الأصول التي يؤخذ منها التشريع، والعقائد(٣).

وهي الأدلة التي تبنى عليها الأحكام الشرعية العقدية وغيرها.

والذي يراد به هنا بيان القرآن الكريم لأصول الأحكام العقدية التي يرجع إليها، وتوضيح حقيقة العدول عن ذلك عند بعض المخالفين، وسيأتي التفصيل فيها في المبحث الأول إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: حقيقة الانحراف العقدي في مصدر التلقي.

إن معتمد أهل السنة والجماعة في معرفة الله تعالى وغيره على الوحي ــ وهما الكتاب والسنة ــ، وما استند عليه من الإجماع والقياس الصحيح والفطرة السليمة ــ كما سيأتي بيانه ــ لا يعدلون عنه إلى غيره. وأما ما لم تجئ به الرسل عن الله ففيه الحق والباطل، وما جاءت به الرسل عن الله فهو الحق الذي يجب اتباعه، وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه، وهذا مبني على أصلين:

ــ أحدهما: أن هذا ما جاء به الرسول. ــ والثاني: أن ما جاء به الرسول وجب اتباعه.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٢/٢)، لسان العرب لابن منظور (٤٣/٩).

(٢) انظر: الانحراف الفكري مفهومه أسبابه علاجه في ضوء الكتاب والسنة، طه عابدين طه، (ص ٩).

(٣) انظر: معجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعجي وحامد قنيبي (ص ٤٣٣).

إلا أن طوائف من الناس قد أحدثوا في هذا الباب أشياء، جعلتهم ينحرفون عن الوحي بقدر تمسكهم وإحداثهم لأقوال تخالف الكتاب والسنة.

فتجد طوائف قد خالفت في المقدمة الأولى، وذلك بأن قرروا طرقا للوصول للمعرفة، فاستدلوا بما يروى عن الفلاسفة الأول، وما دلت عليه الأقيسة الباطلة، وتقليد آراء بعض الأئمة، وما يلقى في قلوب الناس من الإلهام، وهذا يدخل في التقليد والقياس.

ومن الطوائف من خالفت في المقدمة الثانية، وذلك عندهم بناء:

ــ على نوع تقصير بالرسالة، أو على نوع تفضل عليها، أو على عين الإعراض عنها.

ــ أو على أنها لا تقبل إلا في شيء يتغير كالفروع مثلا دون الأصول العقلية أو السياسية، أو غير ذلك من الأمور القادحة في الإيمان بالرسالة. وقد دخل في هذا طوائف من المتكلمة والمتفلسفة والمتأمرة والمتصوفة[1].

ــ أما الفلاسفة والمتكلمون فإنهم جعلوا أصل المعرفة العقل أو الحس، أو المجموع منهما، وأن العلم يدرك بذلك.

ــ وأما من يعتقد عصمة غير الأنبياء من الرافضة والقاديانية وغيرهم فإنهم يستدلون بأقوال غير المعصوم في تقرير الشرع، بل يتمسكون بأقوال أئمتهم ومشايخهم ولو خالفت الكتاب والسنة[2].

ولا شك أن في هذا الغاية في الانحراف عن الدين، وخاصة أن كثيرا مما يروونه عن أئمتهم كذب وزور وانتحال.

ــ ويرى بعضهم أن طريق المعرفة مرجعه إلى رياضة النفس، وما يفيض عليها من الإلهام والكشف والوجد. حتى إن بعضهم يرى أن الشرائع لازمة للعامة دون الخاصة، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم رفعوا عنه الواجبات وأباحوا له المحظورات، كما هو مذهب الباطنية وغيرهم الذين يرون أن للشريعة ظاهرا وباطلاً[3]. ولا شك أن هذا من أبطل الباطل.

([1]) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/٥ــ٦، ١٥٩).

([2]) انظر: القول المفيد لابن عثيمين (١/٣٦٠، ٤١٣). وراجع: الشيعة والسنة لإحسان إلاهي ظهير (ص ٦٠).

([3]) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٣٠).

ــ وجعل بعضهم المنام وغيره طريقا إلى معرفة الحق، وهذا في غاية الفساد من حيث اعتبار ذلك أصلاً للمعرفة. وخاصة إذا دل على ما يخالف الشرع فإنه لا يلتفت إليه[١].

ــ ومن الانحراف في مصدر التلقي: ما ظهر جليا في هذا العصر من الدعوى إلى إعادة قراءة النص القرآني بما يلائم العصر الذي نعيشه، ونقده كما ينقد النص الأدبي، ومحاكمة القرآن إلى مصادر غير موثوقة[٢].

ــ وكذلك ما ادعاه الرافضة وغيرهم من تحريف القرآن وادعاء الزيادة فيه والتبديل[٣].

ــ ومن ذلك أيضاً: سوء فهم المراد من النصوص الشرعية، فإن الواجب أن يفهم عن الله وعن الرسول ﷺ المراد المقصود من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل الكلام ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده، وما قصد به من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله.

قال ابن القيم: "سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع"[٤]. وسيأتي ذكر نماذج من هذا الانحراف في المبحث الثالث.

إلى غير ذلك من صور الانحراف التي ابتليت بها هذه الأمة.

المبحث الأول: مصادر تلقي الاعتقاد في القرآن الكريم.

إن منهج أهل السنة والجماعة قائم في تلقيهم العلم والاعتقاد على اتباع الوحي المنزل من الله سبحانه وتعالى، متمثلا في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وفي سنة رسول الهدى صلوات الله وسلامه عليه، لا يرغبون بغيرهما بدلا عنهما، ويؤيدون ذلك بالإجماع الذي مبناه على الوحي، وبالعقل الصحيح والفطرة السليمة، اللذين يؤيدان نصوص الكتاب والسنة.

---

(١) انظر: القول المفيد (٢/٢٣٩).

(٢) انظر: موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام لمحمد بن حجر القرني (ص ١١، فما بعدها).

(٣) انظر: الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير (ص٦٨-٧١)، أصول مذهب الشيعة للقفاري (ص ١٧٨).

(٤) الروح لابن القيم (ص٦٢-٦٣).

وقد دل القرآن الكريم على أصول الاستدلال في آيات كثيرة، قال الله تعالى: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾ [النحل: ٨٩].

ففي الآية تبيان لأصول الدين وفروعه، وأحكام الدارين، وكل ما يحتاج إليه العباد، فهو مبين فيه أتم تبيين بألفاظ واضحة ومعان جلية، حتى إنه تعالى يجمع في اللفظ القليل الواضح معاني كثيرة يكون اللفظ لها كالقاعدة والأساس. ولما كان هذا القرآن تبيانا لكل شيء صار حجة الله على العباد كلهم، فانقطعت به حجة الظالمين وانتفع به المسلمون فصار هدى لهم يهتدون به إلى أمر دينهم ودنياهم، ورحمة ينالون به كل خير في الدنيا والآخرة.

فالقرآن اشتمل على كل ما الناس إليه محتاجون من علم نافع من أصول الدين وفروعه، وفي أحكام الدارين، كل ذلك مبين فيه، أتم تبيين بألفاظ واضحة ومعان جلية[١].

وقال سبحانه: ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ [الأنعام: ٣٨]. ذكر القرطبي في تفسير الآية: أي ما تركنا شيئا من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن، إما دلالة مبينة مشروحة، وإما مجملة يتلقى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾ [النحل: ٨٩] وقال: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ [الحشر: ٧]. ثم قال: "فأجمل في هذه الآية وآية النحل ما لم ينص عليه مما لم يذكره، فصدق خبر الله بأنه ما فرط في الكتاب من شيء إلا ذكره، إما تفصيلا وإما تأصيلا"[٢]. وفيما يلي تفصيل ما سبق إجماله.

ومن خلال النظر إلى المصادر التي يرجع إليها أهل السنة والجماعة فإنه يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

---

(١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٣٣٣/١٤)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٤١٥/٣)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥٩٤/٤)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي (ص ٤٤٦)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي (٤٢٧/٢).

(٢) تفسير القرطبي (٤٢٠/٦)، وانظر: فتح القدير للشوكاني (١٣٠/٢)، أضواء البيان للشنقيطي (٤٣٣/٢ـ ٤٣٤).

أولا: مصادر أصلية: وهي الكتاب والسنة. وما ينبني عليهما من الإجماع.

ثانيا: مصادر فرعية: وهي العقل الصحيح، والفطرة السليمة[1].

المطلب الأول: بيان المصادر الأصلية.

مصدر التلقي عند أهل السنة والجماعة: هو الكتاب والسنة؛ لأنهما مصدران أساسيان، والباقي تبع لها.

أما الكتاب والسنة فأصلان ذاتيان، وأما الإجماع فأصل مبني على غيره، إذ لا إجماع إلا بكتاب أو سنة. يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: " وأما الكتاب والسنة فهما الأصلان اللذان يقدم الاحتجاج بهما في أحكام الشرع على ما سواهما، ويتلوهما الإجماع، وليس يعرفه إلا من عرف الاختلاف"[2].

أما كون الكتاب والسنة أصلاً يرجع إليه أهل السنة والجماعة فأدلته كثيرة جداً من النصوص القرآن الكريم؛ أما الكتاب: فقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال سبحانه: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً ﴾ [الفرقان: ١]، وقال جل وعلا: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ [النساء: ١٠٥].

وأما السنة: فقد دل الكتاب العزيز على اعتبارها مصدراً تشريعياً لإثبات الأحكام الشرعية العقدية وغيرها، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾ الآية [النساء: ٥٩]. فأمر الله تعالى بطاعته، وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالا من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه صلى الله عليه وسلم أوتي الكتاب

---

(١) انظر: القول المفيد لابن عثيمين (٣٠٥/٢).

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٤٠/٢).

ومثله معه[1]. وقال جل وعلا: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما الإجماع: فلعلماء الأصول في تعريف الإجماع تعاريف عدة، من أخصرها وأدقها على المطلوب: "اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على أمر من الأمور"[2].

وقد دل القرآن الكريم على كون الإجماع حجة، يستدل بها لإثبات الأحكام الشرعية، قال الله تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ﴾ [النساء: ١١٥].

وهذه الآية من أقوى الأدلة على حجية الإجماع، استدل بها الإمام الشافعي على ذلك، فإن الله تعالى جمع بين مشاقة الرسول ﷺ وبين مخالفة سبيل المؤمنين في الوعيد، فلو كان اتباع غير سبيل المؤمنين مباحا لما جمع بينه وبين المحظور، فتبين أنه استوى فيه الحكم من جهة الطرفين، وأن كليهما يجتمعان في كونهما محظورين[3].

وقال تعالى: ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والوسط الخيار العدول.

ولما كان قول الشاهد حجة على غيره، يجب العمل بمقتضاه، كان قول الأمة وإجماعها حجة يجب العمل بمقتضاه أيضا. ويقال أيضاً: الآية دالة على أن الإجماع حجة، إذ لو كان فيما اتفقوا عليه باطل لانثلمت به عدالتهم[4]. يقول ابن تيمية ــ في

---

(1) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٣٨/١)، تيسير الكريم الرحمن (ص ١٨٣)، أضواء البيان (٢٠٣/٨).

(2) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (ص٧١). وقد شرح أهل العلم تعريف الإجماع وذكروا محترزاته، فأحيل هنا على بعض تلك المصادر رغبة في الإيجاز. انظر: الإحكام لابن حزم (٦٥٩/٤)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٤٨/١، ١٧٠)، الإبهاج شرح المنهاج (٣٤٩/٢)، نهاية السول في شرح منهاج الوصول للأسنوي (٢٣٨/٣).

(3) انظر: أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٤٩٩/٢)، تفسير القرطبي (٣٨٦/٥)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٩٧/٢)، الإبهاج شرح المنهاج (٣٥٣/٢)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧٨/١٩).

(4) انظر: أنوار التنزيل للبيضاوي (١١٠/١)، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (١٤/٣، ١٩)، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص ٧٠، ٢٠٢)، وراجع: الإبهاج شرح المنهاج (٣٥٨/٢)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧٧/١٩).

بيان ما تقدم من كون الكتاب والسنة وما انبنى عليهما من الإجماع هي مصادر التلقي عند أهل السنة ــ: "وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال أو أعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين"[1].

المطلب الثاني: بيان المصادر الفرعية.

أولا: العقل الصحيح:

لقد رفع الإسلام من شأن العقل إلى مكانة عالية، واعتنى به عناية فائقة، حيث إنه ورد في النصوص الشرعية ما يفهم منها أن انتفاء العقل مذمة، وقد ذكرت معانيه كثيرا في القرآن الكريم كالتفكر والاعتبار والتذكر والتدبر والنظر إلى مخلوقات الله، كلها تومئ إلى أنها أوصاف مدح وكمال المتصف بها، وأن انتفاءها مذمة له وهوان. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ وما يذكر إلا أولوا الألباب ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

وقوله سبحانه: ﴿ولقد تركنا منها آية بينة لقوم يعقلون ﴾ [العنكبوت: ٣٥].

ومن تلك العناية أن حرم الله تعالى ما يذهب هذا العقل من الخمور وما كان في حكمه، وحرم ما ينافيه من الترهات والخرافات كالسحر والكهانة والطيرة والتشاؤم ونحو ذلك[2]. إلا أن هذا لا يعني أن السلف أعطوا للعقل في كل مجال وفي جميع العلوم، بل إنهم قصروه في بعضها على الإدراك الإجمالي دون التفصيلي، وفي بعض الحالات ليس للعاقل إلا التسليم والإيمان.

وتفصيل هذا الكلام أن العلوم قسمها أهل العلم إلى أقسام عدة:

١ــ العلوم الضرورية الفطرية، وهي التي لا يمكن التشكيك فيها.

٢ــ العلوم النظرية المكتسبة بالنظر والاستدلال، فهذه يستند العقل في تحصيلها إلى القسم الأول.

٣ــ العلوم الغيبية، وهذه لا يعلمها العقل إلا بتعليم، ويدخل فيها أكثر مسائل الاعتقاد التفصيلية، وغاية حظ العقل منها ــ سوى الفهم والتسليم ــ إثبات إمكانها، ونفي امتناعها[3].

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٥٧/٣)، وانظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (ص٦٤٨ــ ٦٥٠).

(2) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان بن علي حسن (١٦٨/١).

(3) انظر: الاعتصام للشاطبي (٣١٨/٢).

فأهل السنة والجماعة لم يعطوا للعقل أكبر من قدره، ولا جاوزوا حدوده، ولا قالوا: يقدم على السمع، ويحكم فيه، كما سيأتي التفصيل فيه، بل ولا نصبوا العداء بين العقل والنقل، بل العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح. كما أنهم لم يهملوا العقل ويقللوا من شأنه، بل استعملوه فيما يوافق به الشرع ويعضده، هذا هو المنهج الذي ساروا عليه من حيث الإجمال.

يقول السمعاني في بيان منهج السلف: "واعلم أن فصل ما بينا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعا للمعقول، وأما أهل السنة قالوا: الأصل في الدين الاتباع والمأثور، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنهي ولقال من شاء ما شاء..."[1].

ـ مسالك الاستدلال العقلية الصحيحة، مع ذكر الأقيسة العقلية.

أـ إن المتأمل في التقسيم السابق للعلوم، وهو: العلوم الضرورية الفطرية، والعلوم النظرية المكتسبة بالنظر والاستدلال، والعلوم الغيبية، وهذه لا يعلمها العقل إلا بتعليم، سيجد أن العقل له في كل منها مجاله، ففي العلوم الضرورية الفطرية، نجد أن النصوص الشرعية قد خاطبت المشركين، وأصحاب الديانات الباطلة، ببعض القواعد من هذه العلوم، كالجمع بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين، والاستدلال بالأثر على المؤثر، وغيرها، فيقيم عليهم الحجة بهذا الدليل العقلي الفطري.

وأما العلوم الغيبية، فهذه العلوم لا يعلمها العقل إلا بالتعليم، ومنها مسائل الاعتقاد، فالعقول غالباً ما كانت لتدركها لولا تنبيه الوحي وإرشاده إلى طرق معرفته. ومن ذلك معرفة الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته، واليوم الآخر، والمسائل المتعلقة بالغيب، فالعقل يقر به، ولا يمنع منه، بل يقرر صدق الشرع فيما أخبر به.

ب ـ ومن جهة أخرى فإن الله تبارك وتعالى قد ضرب الأمثال في القرآن الكريم للاعتبار، فاستدل بالنشأة الأولى على النشأة الآخرة، وعلى خلق الإنسان بخلق السموات والأرض وهي أعظم وأبلغ في القدرة، وعلى قبح الشرك واتخاذ المشركين أولياء من دون الله كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً، ومن المعلوم أن أوهى البيوت هو بيت العنكبوت لو كانوا يعقلون، إلى غير ذلك من الأمثال المضروبة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كل

([1]) انظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني (١/٣٢٠،٣١٩)، صون المنطق للسيوطي (ص١٨٢).

واحد من وحدانية الربوبية والإلهية – وإن كان معلوما بالفطرة الضرورية البديهية وبالشرعية النبوية الإلهية – فهو أيضا معلوم بالأمثال الضرورية التي هي المقاييس العقلية"[1]. وقد بين أهل العلم في معرفة الدلالة العقلية:

١ــ أن الله سبحانه وتعالى بيَّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء المتكلمين قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه التي قال فيها: ﴿ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل﴾ [الزمر: ٢٨]. فإن الأمثال المضروبة هي "الأقيسة العقلية" سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل. ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم. قل يحييها الذي أنشأها أول مرة ﴾ [٧٨ــ ٧٩] الآيات[2].

٢ــ أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه: بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي أفراده؛ فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء. فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها. ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين، بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب؛ لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها. ولكن يستعمل في العلم الإلاهي قياس الأولى، كما قال تعالى: ﴿ولله المثل الأعلى ﴾ [النحل: ٦٠]. وطريقته: أن كل كمال في ذاته، فالله تعالى أولى به، وكل نقص في ذاته، فالله تعالى أولى أن ينزه عنه، وهو ما يتضمن نفيًا وإثباتًا بطريق الأولى[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الأقيسة العقلية: وهي الأمثال المضروبة كالتي تُسمى أقيسة منطقية وبراهينَ عقلية ونحو ذلك، استعمل سلف الأمة وأئمتها منها في حق الله سبحانه وتعالى ما هو الواجب وهو ما يتضمن نفيًا وإثباتًا بطريق الأولى، لأن الله تعالى وغيره لا يكونان متماثلين في شيء من الأشياء لا في نفي ولا في إثبات، بل ما كان من الإثبات الذي ثبت لله تعالى ولغيره فإنه لا يكون إلا حقًّا متضمنًا مدحًا وثناءً

---

(1) مجموع الفتاوى (٣٧/٢).

(2) انظر: تيسير الكريم الرحمن (ص٦٩٩).

(3) انظر: تفسير ابن كثير (٥٧٨/٤)، تيسير الكريم الرحمن (ص٤٤٢).

وكمالاً والله أحق به ليس هو فيه مماثلاً لغيره، وما كان من النفي الذي يُنْفَى عن الله وعن غيره فإنه لا يكون إلا نفي عيب ونقص والله سبحانه أحق بنفي العيوب والنقائص عنه من المخلوق، فهذه الأقيسة العادلة والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة، فأما ما يفعله طوائف من أهل الكلام من إدخال الخالق والمخلوق تحت قياس شمولي أو تمثيلٍ يتساويان فيه فهذا من الشرك والعدل بالله وهو من الظلم، وهو ضرب الأمثال لله، وهو من القياس والكلام الذي ذمَّه السلف وعابوه"[1].

٣ــ أن دلالة الكتاب والسنة تكون تارة بالإخبار، وتارة ببيان الأدلة العقلية.

لقد تقرر عند أهل العلم أن أدلة القرآن والسنة نوعان:

إحداهما: الدلالة بمجرد الخبر. والثانية: الدلالة بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي.

يقول ابن تيمية: "والكتاب والسنة يدل بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين"[2].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية ــ مبينا منزلة العقل عند السلف ــ: "بل العقل شرط في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلا بذلك؛ لكونه غريزة في النفس، وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإذا اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار. وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن عزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه: أمورا حيوانية، قد يكون فيها محبة ووجد وذوق كما قد

([1]) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٥/٨١ــ ٨٢).

([2]) منهاج السنة لابن تيمية (٢/١١٠). وانظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/٣٥٢)، الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٠٨).

يحصل للبهيمة. فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن إدراكه، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه"[1].

ثانياً: الفطرة السليمة:

إن الله أودع في قلوب بني آدم من المعارف الفطرية الضرورية ما يفرقون به بين الحق والنور وبين الباطل والظلام، وما يجعلها مستعدة لإدراك الحقائق، ومعرفتها، ولولا ما في القلوب من الاستعداد والتمكن ما أفاد النظر ولا الاستدلال ولا البرهان، كما أنه سبحانه جعل الأبدان مستعدة للاغتذاء بالطعام والشراب، ولولا ذلك لما أمكن تغذيتها وتربيتها، وكما أن في الأبدان قوة تفرق بين الغذاء الملائم والمنافي، ففي القلوب قوة تفرق بين الحق والباطل أعظم من ذلك[2]. قال الله تعالى: ﴿فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ [الروم: ٣٠]، فالله تعالى وضع في قلوب العباد محق الحق وإيثاره، وفطر خلقه على معرفته وتوحيده، وأنه لا إله غيره، ولا رب سواه، إلا من تغيرت فطرته، وانحرفت، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء)، ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ الآية[3].

المبحث الثاني: قواعد تدبر القرآن الكريم في الاستدلال على مسائل الاعتقاد.

إن القرآن الكريم قد ما يحتاج إليه المسلم في أمور دينه ودنياه، وللوصول إلى كنوزه، وعلومه، وضع أهل العلم عدة قواعد وأسس لتدبر القرآن الكريم لمعرفة الحق الذي دعا إليه من خلال التأمل والنظر في آياته الشرعية، وللوقوف على الباطل من القول الذي يتعلق به كل مخالف، كما قال تعالى: ﴿وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾ [الأنعام: ٥٥].

---

(1). وراجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٩٦/٣ــ ٣٠٣، ٢٢٩/١٩ــ ٢٣١)، الصواعق المرسلة لابن القيم (٧٩٣/٢ــ ٧٩٤).

(٢) درء التعارض (٦٢/٥).

(٣) أخرجه البخاري برقم: ١٣٥٨، ومسلم برقم: ٢٦٥٨. وانظر: جامع البيان للطبري (٤٩٢/١٨)، تفسير ابن كثير (٣١٣/٦)، تيسير الكريم الرحمن (ص ٦٤٠).

ومن هذا المنطلق ذكر أهل العلم عدة قواعد تعين على تفهم القرآن وتدبره، ولعلي أقتصر هنا على بعض تلك الأصول التي أشار إليها أهل العلم.

المطلب الأول: اشتمال نصوص الكتاب والسنة على مسائل الاعتقاد.

لقد تقرر عند أهل السنة أن القرآن والسنة الصحيحة وافيان بجميع أمور الدين، وكل ما سواه من المصادر كالإجماع والعقل الصحيح والفطرة السليمة إنما هو تأكيد لما في الكتاب والسنة إذ العمدة عليهما دون غيرهما[1]. فلم يكن أحد من السلف يعارض القرآن ولا السنة بمعقوله ولا خياله، بل ينظر في أقوال الناس وآرائهم ويعرضها على الكتاب والسنة، فيقبل منها ما وافق النصوص، ويرد ما خالفها كائنا من يكون القائل بها[2].

وقد دلت على هذا الأصل نصوص كثيرة جداً من القرآن الكريم، ومن ذلك على سبيل الإيجاز: قول الله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨]. وقوله عز وجل: ﴿مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١]. وقوله سبحانه: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]. وقال تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾ [المائدة:٣]. قال ابن كثير في تفسير الآية: "هذه أكبر نعم الله عز وجل على هذه الأمة، حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم ﷺ ..."[3].

وقال الشاطبي: "فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل، فقد كذب بقوله: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾"[4]. إلى غير ذلك من الآيات.

ويؤيد هذه النصوص القرآنية ما جاء عن النبي ﷺ: (لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء)[5].

---

(1) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/٤٩٠، ١٩/١٧٦).

(2) انظر: درء التعارض لابن تيمية (١/٧٣).

(3) تفسير ابن كثير (٣/٢٣).

(4) الاعتصام للشاطبي (٢/٣٠٤ــ٣٠٥).

(5) أخرجه ابن ماجه برقم: ٥، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٦)، وقد صححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: ٦٨٨.

وهذا يدل على أن مسائل الاعتقاد قد بينتها نصوص الكتاب والسنة، يقول ابن القيم رحمه الله: "إن الله سبحانه قد أخبر أنه أكمل له ولأمته به دينهم، وأتم عليهم به نعمته، ومحال مع هذا أن يدع أهم ما خلق له الخلق، وأرسلت به الرسل، وأنزلت به الكتب ونصبت عليه القبلة، وأسست عليه الملة ــ وهو باب الإيمان به ومعرفته ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله ــ، ملتبسا مشتبها حقه بباطله، لم يتكلم فيه بما هو الحق، بل تكلم بما ظاهره الباطل، والحق في إخراجه عن ظاهره، وكيف يكون أفضل الرسل وأجل الكتب غير واف بتعريف ذلك على أتم الوجوه، مبينٍ له بأكمل البيان، موضحٍ له غاية الإيضاح، مع شدة حاجة النفوس إلى معرفته، ومع كونه أفضلَ ما اكتسبته النفوس، وأجلَّ ما حصلته القلوب، ومن أبين المحال أن يكون أفضل الرسل قد علم أمته آداب البول قبله، وبعده، ومعه، وآداب الوطء، وآداب الطعام، والشراب، ويترك أن يعلمهم ما يقولونه بألسنتم وتعتقده قلوبهم في ربهم ومعبودهم، الذي معرفته غاية المعارف، والوصول إليه أجل المطالب، وعبادته وحده لا شريك له أقرب الوسائل، ويخبرهم فيه بما ظاهره باطل وإلحاد"[1].

المطلب الثاني: رد التنازع إلى الكتاب والسنة.

إن الأصل عند كل مؤمن أن التنازع والاختلاف الواقع في الأمة في مسائل الاعتقاد والأحكام، لا بد أن يرد ذلك كله إلى كتاب الله وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم لمعرفة الحق، ونبذ الاختلاف والفرقة.

والأدلة من القرآن الكريم على ذلك فيما يأتي:

ــ قال جل من قائل: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾ [النساء: ٥٩]. قال القرطبي ــ عند كلامه على الرد إلى الله ورسوله ﷺ ــ: "أي ردوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى سنة رسوله ﷺ بالسؤال في حياته أو بالنظر في سنته بعد وفاته ﷺ، هذا قول مجاهد، والأعمش، وقتادة وهو الصحيح"[2].

---

(1) الصواعق المرسلة (١/١٥٧ــ١٥٩).

(2) الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٦١).

ــ وقال الله: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ [النساء: ٦٥]. ففي الآية جعل الله تعالى طاعة رسوله ﷺ من لوازم الإيمان[١].

ــ وقال تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور: ٦٣]. وقال تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾ [الشورى: ١٠].

قال ابن كثير ــ عند قوله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء﴾ ــ: "وهذا أمر من الله بأن كل شيء تنازع فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى: ﴿ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾، فما حكم به الكتاب والسنة وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال، ولهذا قال تعالى: ﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾، أي ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾، فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة، ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمنا بالله واليوم الآخر"[٢]. وبين رحمه أن ما وقع بين العباد من اختلاف فعليهم أن يردوه إلى الله وهو الحاكم فيه بكتابه وسنة نبيه ﷺ[٣]. وفي السنة النبوية ما يؤيد ذلك، منها: قوله ﷺ: (يا أيها الناس: إني تركت فيكم، ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا، كتاب الله وسنتي)[٤].

المطلب الثالث: العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه.

أولاً: تعريف المحكم والمتشابه.

اختلفت عبارات أهل العلم في تحديد معنى المحكم والمتشابه في الاصطلاح، وذلك من خلال وروده في قوله تعالى: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (٢/٣٥٢ــ ٣٥٣).

(٢) تفسير ابن كثير (١/٥١٨).

(٣) انظر: المصدر السابق (٤/١٠٨).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (برقم: ١٦١٩)، والحاكم في المستدرك (١/٩٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١١٤)، وغيرهم. وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني (١٧٦١).

ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾ [آل عمران: ٧].

وأهم الأقوال الواردة هنا:

أـ المحكم: ما عرف معناه والمراد منه. والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، كوقت الساعة وخروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، وغير ذلك. حكاه القرطبي عن بعض السلف وهو اختيار ابن جرير الطبري[١].

ب ـ المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجها واحدا. والمتشابه ما احتمل أكثر من وجه. حكاه بعضهم عن مجاهد وغيره، واستحسنه ابن عطية، وهو المنقول عن الشافعي وغيره[٢].

ج ـ المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان. والمتشابه ما احتاج إلى بيان. نسبه القاضي أبو يعلى إلى عامة الفقهاء، واختاره[٣]. إلى غير ذلك من الأقوال.

ويرى بعض أهل العلم أن هذا ليس اختلافا وإنما من باب إطلاقات اللفظ، فالإحكام عندهم على أنواع: ١ـ إحكام في التنزيل، ويقابله ما يلقيه الشيطان .

٢ـ إحكام في إبقاء التنزيل، ويقابله النسخ بالاصطلاح المعروف.

٣ـ إحكام في التأويل والتفسير، ويقابله المشتبه الذي يحتمل أكثر من معنى[٤].

ولهذا قرر الشوكاني رحمه الله أن ما نقل في تعاريف المحكم والمتشابه ليس من باب الاختلاف، وذلك أن أهل كل قول قد عرفوا المحكم ببعض صفاته، وعرفوا المتشابه بما يقابلها، ولهذا يرى أن الذي يجمع ذلك كله هو: أن المحكم : هو الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه أو باعتبار غيره. والمتشابه: ما لا يتضح معناه، أو لا تظهر دلالته لا باعتبار نفسه ولا اعتبار غيره[٥].

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري (٣/١٧٤ـ١٧٥)، الجامع لأحكام القرآن (٤/٩ـ١٠).

(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٣/١٧٤ـ١٧٥)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/٩ـ١٠)، زاد المسير لابن الجوزي (١/٣٥١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/١١).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/٢٧٤ـ٢٧٥).

(٥) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/٣١٤).

ثانياً: المحكم والمتشابه في القرآن الكريم.

لقد وردت آيات عدة في هذا الباب تصف القرآن الكريم بأنه كله محكم، وأنه كله متشابه، وفي موضع آخر منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه.

أما الإحكام الذي يعمه فمذكور في مثل قوله تعالى: ﴿ألر . كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾ [هود: ١]. قال قتادة: أي جعلت محكمة كلها، لا خلل فيها ولا باطل[١]. وقال ابن كثير: "أي هي محكمة في لفظها مفصلة في معناها فهو كامل: صورة ومعنى"[٢]. ومعنى الآية أن القرآن كله محكم بمعنى أنه متقن مصون من الباطل والفساد، صدق في أخباره، حق في أحكامه، عدل في وعده ووعيده، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره"[٣].

وأما التشابه الذي يعم القرآن ففي قوله تعالى: ﴿الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني﴾ [الزمر: ٢٣]. قال مجاهد: يعني القرآن كله متشابه مثاني. وقال قتادة: الآية تشبه الآية والحرف يشبه الحرف[٤]. والمعنى أن القرآن متماثل الكلام فيه متناسب، بحيث يصدق بعضه بعضا ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر بنظيره أو بملزوماته، وكذلك النهي، وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له فالكلام المتقن يصدق بعضه بعضا، ويشبه بعضه بعضا في الحق والصدق والعدل[٥].

وأما الإحكام الخاص والتشابه الخاص فهو المذكور في آية آل عمران ، الذي سبق ذكر تعاريف أهل العلم فيهما. ثم إن من الناس من لا يهتدي إلى المعنى المحكم، فيكون مشتبها عليه، ومنهم من يهتدي إليه، فالتشابه يكون نسبيا لبعض الناس دون غيرهم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ــ في تفسير الآية الواردة في سورة آل عمران ــ: "إن التشابه أمر نسبي، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، ولكن ثمَّ آيات

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٤٣٥/٢).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦٠/٣).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٥٠/٤).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦٠/٣ــ٦١).

محكمات لا تشابه فيه على أحد ، وتلك المتشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة"[١].

ثالثا: دلالة الكتاب والسنة على العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه.

قال الله جل وعلا: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾ [آل عمران: ٧].

قال ابن سعدي: "فالحاصل أن منها آيات بينة واضحة لكل أحد، وهي الأكثر التي يرجع إليها، ومنه آيات تشكل على بعض الناس ، فالواجب في هذا أن يرد المتشابه إلى المحكم والخفي إلى الجلي، فبهذه الطريق يصدق بعضه بعضا"[٢].

ولهذا قال ابن عباس: "يؤمن بالمحكم ويدين به، ويؤمن بالمتشابه ولا يدين به، وهو من عند الله كله"[٣].

وقال الحسن: "يعملون بمحكمه، ويؤمنون بمتشابهه، ويكلون ما أشكل عليهم إلى عالمه"[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : "وقد قال كثير من السلف : إن المحكم ما يعمل به، والمتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به"[٥].

المطلب الرابع: طرق تفسير القرآن الكريم.

إن القرآن الكريم هو من المصادر الأساسية التي اعتنى به أهل العلم قديما وحديثا، ولهذا فإن أهل السنة قد وضعوا له ضوابط في معرفة معناه وتفسيره، لإدراك المعنى الصحيح المقصود من النص القرآني، وللسلامة من الانحراف والانزلاق، وتكمن هذه الضوابط في النقاط التالية:

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/١٤٤).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (ص١٢٢).

(٣) انظر: جامع البيان (٣/١٨٦).

(٤) انظر: جامع البيان (١/٥٢٠).

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/٣٨٦). وانظر: قواعد التفسير لخالد السبت (٢/٦٥٨).

١ــ طلب معرفة تفسير القرآن ومعناه من القرآن نفسه، أي تفسير القرآن بالقرآن، إذ أحسن طريق لمعرفة مراد المتكلم: الاستدلال ببعض كلامه على بعض، حسب ما تقتضيه قواعد اللغة، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، قال تعالى: ﴿وهذا لسان عربي مبين﴾ [النحل: ١٠٣]' وقال تعالى: ﴿قرآنا عربيا غير ذي عوج﴾ [الزمر: ٢٨]. ففي القرآن الكريم كثير من القصص تأتي موجزة هنا، ومفصلة في موطن آخر، كقصة فرعون وموسى حيث أوجزها في سورة البقرة، وفصل فيها في سورة الأعراف وغيرها. وقد يرد النص مطلقا في موضع، ثم يذكره مقيدا في موضع آخر، أو يأتي النص القرآني عاما، ثم يذكره الله تعالى خاصا، ففي هذه الحال يحتاج المفسر لكتاب الله تعالى أن يجمع الآيات في الموضوع الواحد، ثم ينظر فيها مجتمعة ليعرف ما قد يكون بينها من علائق.

٢ــ كما أن المفسر يحتاج إلى طلب تفسير الآية من سنة النبي ﷺ، فإنها بيان للقرآن الكريم.

قال الله تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال جل وعلا: ﴿وأنزلنا الذكر لتبين للناس ما نزّل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ [النحل: ٤٤].

وقد ذكر أهل العلم أن السنة تأتي: أ ــ مفسرة لبعض ما أجمل في كتاب الله تعالى كالصلوات والصيام والزكاة، وغيرها من مباني الإسلام، قد جاءت السنة فبينت واجباتها وسننها ومكروهاتها ونحو ذلك من جهة، ووضحت هيئاتها وقدرها، وأنصبتها من جهة أخرى.

ب ــ مخصصة لعموم الكتاب العزيز، كتخصيص الوصية بالثلث فقط، دون الزيادة عليه.

ج ــ مقيدة لما في كتاب الله تعالى[1].

٣ــ فإن تعذر فهم النص القرآني من السنة، طلبه المفسر من أقوال الصحابة رضوان الله عليهم، فهم أعلم بالتنزيل، لما شاهدوه من الأحوال، واختصهم الله لصحبة نبيه ﷺ، فهم أولى الناس بالفهم الصحيح، والعمل الصالح. وإن اختلفت آراؤهم في

(١) انظر: السنة للمروزي (ص٣٠ــ٣١)، الرسالة للشافعي (ص٦٥، ٦٦).

تفسير الآية فليس من باب اختلاف تضاد، بل من باب اختلاف تنوع، كما قد بسطه أهل العلم.

٤ــ فإن لم يجد المفسر ما يعينه على فهم المراد من النص، فإنه يرجع إلى كلام أئمة التابعين من علماء التفسير، كمجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن المسيب، وقتادة، وغيرهم، وتابعيهم، ومن بعدهم من أئمة الهدى، حيث إنهم أقرب عهدا بنزول القرآن، وأعرف من غيرهم بلغته وأساليبه، وأكثر حفظا للسنة والآثار، فهم أحق بالاقتداء بفهمهم ممن جاء بعدهم.

فإن اختلفوا فلا يكون بعضهم حجة على بعض، ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك. فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام[١].

وسيأتي في المبحث الثالث نماذج من التأويلات الباطلة للمخالفين في القرآن الكريم، وسأورد بعض هدايات القرآن الكريم في معالجة الانحراف العقدي في مصادر التلقي.

المطلب الخامس: دلالة السياق القرآني على مسائل الاعتقاد.

أولا: دلالة السياق.

بين أهل العلم أهمية السياق والقرائن، وأنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه، وهي المرشدة إلى بيان المجملات وتعيين المحتملات. يقول الزركشي رحمه الله: "ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي، لثبوت التجوز"[٢]. وبين رحمه الله أنه مما يعين على التفسير: النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها، واستعمالها بحسب السياق[٣].

وذكر بعض الباحثين أن دلالة السياق يراد بها: معنى مفهوم غير مصرح به في النص يشير إليه عموم ارتباط السياق بالسباق، واللحاق في أسلوب الخطاب الذي يبحث

---

(١) انظر: الرسالة للشافعي (ص٤٢)، مجموع الفتاوى (٣٦٢/١٣)، تفسير ابن كثير (٧/١ــ ١٤)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١٧٥/٢)، التحبير في علم التفسير (ص٣٢٣)، قواعد التفسير لخالد السبت (١٠٤/١).

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٣١٧/١)، وانظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (٢١/٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١٧٢/٢).

فيه عن ذلك المعنى من ذي علم بالعربية ودربة بأساليبها[١]. وقيل اختصارا: "هي القرائن الدالة على المقصود في الخطاب الشرعي"[٢].

وفي بيان أهميتها يقول ابن تيمية رحمه الله: "فمن تدبر القرآن وتدبر ما قبل الآية وما بعدها، وعرف مقصود القرآن، تبين له المراد، وعرف الهدى والرسالة، وعرف السداد من الانحراف والاعوجاج، وأما تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين"[٣].

وهذا ما أشار إليه السعدي في مقدمة تفسيره، فإنه قرر أن المفسر لا بد أن يجعل المعنى هو المقصود، واللفظ وسيلة إليه، فينظر في سياق الكلام، وما سيق لأجله، ويقابل بينه وبين نظيره في موضع آخر، ويعرف أنه سيق لهداية الخلق كلهم، عالمهم وجاهلهم، فالنظر لسياق الآيات مع العلم بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته مع أصحابه وأعدائه وقت نزوله، من أعظم ما يعين على معرفته وفهم المراد منه، خصوصا إذا انضم إلى ذلك معرفة علوم العربية على اختلاف أنواعها[٤]. وقد تقدم فيما مضى بيان أن أحسن طرق التفسير وأشرفها، وأجلها: أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان، فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اختصر من مكان فقد بُسط في موضع آخر[٥].

ولأهل العلم عدة قواعد في دلالة السياق القرآني، يمكن الوقوف عليها لمن أراد التوسع في ذلك[٦].

ثانيا: دلالة السياق القرآني على مسائل الاعتقاد.

ومن التطبيقات التي توضح أهمية دلالة السياق عند أهل السنة ما جاء من النصوص الشرعية في إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وذلك في قول الله جل

---

(١) انظر: دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي لفهد الشتيوي ــ رسالة علمية بجامعة أم القرى ــ (ص ٢٩)، أثر دلالة السياق القرآني لتهاني باحويرث ــ رسالة علمية بجامعة أم القرى ــ (ص ٤٢).

(٢) انظر: دلالة السياق عند الأصوليين لسعد العنزي ــ رسالة علمية بجامعة أم القرى ــ (ص ٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٩٤/١٥).

(٤) انظر: تيسير الكريم الرحمن (ص ٣٠).

(٥) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٨/١، فما بعدها).

(٦) انظر: السياق القرآني وأثره في التفسير لعبد الرحمن المطيري ــ رسالة علمية بجامعة أم القرى ــ (ص ١٢٨)، قواعد في التفسير لخالد السبت (١٥٧/١، ٥٤٦/٢ــ فما بعدها).

وعلا: ــ قول الله جل وعلا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ــ٢٣]. فإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية وتعديته بأداة "إلى" الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته وموضوعه صريح في أن الله سبحانه وتعالى أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جل جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات بحسب صلاته وتعديه بنفسه: فإن عُدِّي بنفسه فمعناه التوقف والانتظار، كقوله: ﴿انظرونا نقتبس من نوركم ﴾ [الحديد: ١٣]، وإن عُدِّي بـــ:"في" فمعناه التفكر والاعتبار كقوله: ﴿أو لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وإن عُدِّيَ بـــ: "إلى" فمعناه المعاينة بالأبصار كقوله: ﴿انظروا إلى ثمره إذا أثمر ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر!؟.

والذي ذكر من النظر إلى الله هو قول عامة المفسرين في الآية، وبهذا فسرها كل مفسر من أهل السنة والحديث، وأما الأقوال الأخرى فضعيفة وغير صحيحة. ثم قد تواترت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما دل عليه سياق الآية الكريمة. فيتمتع المؤمنون بالنظر إلى وجهه الكريم، وجماله الباهر، الذي ليس كمثله شيء، فإذا رأوه نسوا ما هم فيه من النعيم وحصل لهم من اللذة والسرور ما لا يمكن التعبير عنه، ونضرت وجوههم فازدادوا جمالا إلى جمالهم، فنسأل الله الكريم أن يجعلنا معهم[1].

وحاصل ما تقدم أن من أعظم ما أنعم الله به على أهل السنة والجماعة اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم: فيه نبأ من قبلهم وخبر ما بعدهم، وحكم ما بينهم، هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في

---

(1) انظر: جامع البيان للطبري (٥٠٦/٢٣)، تفسير السمعاني (١٣٢/٢)، تفسير البغوي (١٧٣/٣)، تفسير القرطبي (١٠٧/١٩، ٢٦١)، تفسير ابن كثير (٣٠٩/٣، ٢٨٦/٨)، تيسير الكريم الرحمن (ص ٨٩٩)، أضواء البيان (٤٠/٢).

وراجع: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٩٥ــ ٢٩٦)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٠٤/١ــ ٣٠٥).

غيره أضله الله هو حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسن، فلا يستطيع أن يزيغه إلى هواه ولا يحرف به لسانه، ولا يخلق عن كثرة الترداد فإذا ردد مرة بعد مرة لم يخلق ولم يمل كغيره من الكلام ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء من قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم. فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس ولا بذوق ووجد ومكاشفة[1].

المبحث الثالث: دراسة جملة من القضايا في معالجة القرآن للانحراف العقدي في مصدر التلقي.

إن القرآن الكريم يهدي المؤمنين إلى الحق، ويبين لهم طريق الهدى من الضلال، في كل ما ينفعهم من أمر دينهم ودنياهم، وعالج كثيرا من القضايا العقدية التي وقع فيها شيء من الانحراف، فمن تمسك بالقرآن الكريم وفهمه على المنهج الصحيح ــ كما تقدم إيضاحه ــ عصمه من الوقوع في الخلل سواء في الاعتقاد أو العمل أو السلوك. إلا أن بعض المخالفين الذين أرادوا نشر عقائدهم الزائفة نظروا في كتاب الله تعالى وأتوا بالمتشابه من الاستدلال لنشر باطلهم.

لكن الله سبحانه وتعالى قيض أهل القرآن والإيمان من أعلام الهدى، فأوضحوا الحق في معاني كتاب الله تعالى، وأبطلوا شبهات كل مغرض معاند، وأبانوا عن فساد آرائهم، بل التزم أعلام السنة والقرآن بأنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله[2].

ولهذا سوف أتعرض في هذا المبحث لجملة من هدايات القرآن الكريم في معالجة الخلل والزلل الذي وقع فيه بعض المخالفين، وذلك على سبيل الإيجاز والاختصار.

المطلب الأول: القول بتحريف القرآن ونقصه، وبيان موقف أهل العلم من ذلك.

من المصائب التي ابتليت بها الأمة الإسلامية أن بعض الفرق الإسلامية من الشيعة الرافضة الإثني عشرية انحرفت عن الصراط المستقيم، الذي سطره الله عز

([1]) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٨ــ ٢٩).

([2]) انظر: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٩٣).

وجل في كتابه العزيز، واتخذوا لهم منهجاً خاصاً يخالفون به ما أجمع عليه المسلمون، وزعموا أن القرآن الكريم :

١ــ ليس بحجة إلا بقيِّم، وأن القيِّم هو علي بن أبي طالب أو أحد الأئمة الإثني عشرية، فالقرآن لا يمكن أن يحتج به إلا بالرجوع لقول الإمام(١).

وهذا يعني أن القرآن لا يفسر حتى يأتي الإمام الثاني عشر، وهو غائب مفقود، فكأن الاحتجاج بالقرآن بعد الأئمة متوقف حتى يأتي الإمام الغائب، وحسبك بهذا ضلالاً.

٢ــ أن أئمتهم اختصوا بمعرفة القرآن لا يشركهم فيه أحد، حيث زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسره لرجل واحد وفسر للأمة شأن ذلك الرجل، وهو علي بن أبي طالب.

وزعموا أيضاً: أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم ــ وأنهم الراسخون في العلم ــ هم الأئمة(٢).

ولا شك أن هذا باطل، فالله تعالى قال: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [النحل: ٤٤].

والادعاء بأن من ابتغى علم القرآن عند غير علي فقد هلك، هذا كلام باطل، فمما لا شك فيه أن علم القرآن إنما يبتغى من القرآن، ومن سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، أو من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص أحدا من الصحابة بعلم الشريعة دون الآخرين، كما دلت عليه الآية السابقة.

وأما زعمهم أن القرآن لا يعرفه سوى الأئمة، فهذه دعوى تحتاج إلى الدليل، وزعم يكذبه العقل والنقل، وينقضه واقع التفسير عندهم.

فالمتأمل في كتب التفسير عندهم وكتب الحديث يجدها حاوية للتأويلات الفاسدة التي تكشف عن جهل فاضح بكتاب الله، وتأويل منحرف لآياته، وتعسف بالغ في تفسيره، فهي لا تتصل بمدلولات الألفاظ، ولا مفهومها، ولا بالسياق القرآني.

---

(١) انظر: أصول الكافي (٦١/١، ١٨٨)، وسائل الشيعة للحر العاملي (١٤١/١٨)، نقلا عن أصول مذهب الشيعة للقفاري (ص ١١١).

(٢) انظر: أصول الكافي (٢٥/١، ١٩٢، ٢١٠ــ ٢١٣)، وسائل الشيعة للحر العاملي (١٣١/١٨)، نقلا عن أصول مذهب الشيعة للقفاري (ص ١١٦).

٣ــ أن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر.

وقد نص على ذلك الكليني، والبحراني، والقمي، والعياشي، وغيرهم، وقرروا أن القرآن له ظاهر وباطن، فجميع ما حرم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق(١).

وهذه أيضاً دعوى باطلة مبنية على تأويلات فاسدة، لا تتصل بمدلول الألفاظ، ولا بالسياق القرآني، بل هي مخالفة للنص القرآني تماماً، غايتها الصد عن القرآن الكريم، وعن دينه، وحاصلها الانحلال والخروج عن الشرع(٢).

٤ــ ومن أعظم البلايا التي قررها علماء الرافضة: القول بتحريف القرآن، وأن فيه نقصاً وتغييراً.

فإن إجماع المسلمين كلهم قائم على أن كتاب الله سبحانه محفوظ بحفظ الله تعالى: ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ [فصلت:٤٢]، وقال سبحانه: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [الحجر: ٩].

ومن قال إن القرآن فيه نقص وتحريف فليس من أهل القبلة وليس من الإسلام في شيء.

وقد دلت النقول الكثيرة أن الرافضة يعتقدون أن القرآن الكريم الموجود اليوم بين دفتي المصحف: محرّف ومبدّل، وأن هذا المصحف لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الذي حرّف القرآن هم الصحابة وذلك بحذف فضائحهم الواردة في القرآن وفضائل علي رضي الله عنه وآل البيت التي جاءت منصوصاً عليها في القرآن الكريم.

وقد دل على اعتقادهم هذه العقيدة الفاسدة روايات كثيرة امتلأت بها كتبهم المشهورة، والموثقة عندهم منها:

أ ــ عن أبي جعفر أنه قال: "ما يستطيع أحد أن يدعى أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء". وعنه أيضاً: "ما من أحد من الناس يقول إنه جمع القرآن كله

---

(١) انظر: أصول الكافي (٣٧٤/١)، تفسير القمي (١٤/١ــ ١٦)، تفسير العياشي (١١/١، ١٦٢/٢)، تفسير الصافي (٢٩/١)، وراجع: أصول مذهب الشيعة للقفاري (ص ١٣١).

(٢) انظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (ص ١٣١).

كما أنزل الله إلا كذاب، وما جمعه وما حفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده"[١].

ب ــ وعن أبي جعفر قال: "لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفى حقنا على ذي حجى ..."[٢].

ج ــ وعن أبي عبد الله قال: "إن القرآن الذي جاء به جبريل – عليه السلام – إلى محمد صلى الله عليه وسلم سبعة عشر ألف آية"[٣]. وهذا يعنى أن ثلثي القرآن قد أُسقطا، حيث إن عدد آيات القرآن الموجود الآن لا يتجاوز (٦٢٣٦) آية[٤].

د ــ وقال سليم بن قيس الهلالي: "إن الأحزاب تعدل سورة البقرة، والنور ستون ومائة آية، والحجرات ستون آية والحجر تسعون آية ..." [٥].

ج ــ ويقول المفيد: "إن الأخبار جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان"[٦].

هـ ــ ويقول هاشم البحراني –أحد كبار مفسريهم–: "اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء من التغييرات وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات"[٧].

ويقول أيضاً: "وعندي في وضوح صحة هذا القول (أي تحريف القرآن) بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع وأنه من أكبر مقاصد الخلافة"[٨].

---

(١) انظر: بصائر الدرجات للصفار (ص٢١٣).
(٢) انظر: تفسير العياشي (١٣/١).
(٣) انظر: أصول الكافي (٦٣٤/٢).
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٧/١).
(٥) انظر: كتاب سليم بن قيس (ص١٢٢).
(٦) انظر: أوائل المقالات (ص٩١).
(٧) انظر: مقدمة تفسير البرهان في تفسير القرآن (ص٣٦).
(٨) انظر: مقدمة تفسير البرهان في تفسير القرآن (ص٤٩).

وــ ويقول نعمة الله الجزائري: "إن الأخبار الدالة على هذا (التحريف) تزيد على ألفي حديث، وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد، والمحقق الداماد، والعلامة المجلسي ..."[١].

وزيادة على ما جاء في كتبهم من آلاف الروايات الدالة على دعوى تحريف القرآن، فإن أقوال علمائهم ومنظريهم، وأهل الاجتهاد فيهم، جاءت مؤكدة لتلك العقيدة الفاسدة.

أ ــ يقول المفيد ناقلاً إجماعهم على ذلك، وخلافهم لسائر فرق الأمة في هذه العقيدة: "واتفقوا (أي: الإمامية) أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي صلى الله عليه وسلم وأجمعت المعتزلة، والخوارج، والمرجئة، وأصحاب الحديث، على خلاف الإمامية في جميع ما عددناه"[٢].

ب ــ وقد ألف النوري الطبري (ت ١٣٢٠هــ) كتاباً ضخماً في إثبات دعوى تحريف القرآن عند الرافضة، سماه: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) صدره بثلاث مقدمات يتبعها بابان: الأول: في الأدلة على تحريف القرآن بزعمه. والثاني: في الرد على القائلين بصحة القرآن من الأمة. وقد أودع الطبرسي في كتابه روايات كثيرة جدا دلت على تحريف القرآن.

وقال موثقاً هذه الروايات: "واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتبرة التي عليها معوّل أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية"[٣].

وقال بعد أن سرد عددا هائلاً من أسماء علمائهم القائلين بالتحريف: "ومن جميع ما ذكرنا ونقلنا، بتتبعي القاصر، يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين وانحصار المخالفين فيهم بأشخاص معينين يأتي ذكرهم". ثم ذكر أن هؤلاء المخالفين هم: الصدوق، والمرتضى، وشيخ الطائفة الطوسي، قال: "ولم يعرف من القدماء موافق

(١) انظر: فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب (ص٢٤٨).

(٢) انظر: أوائل المقالات (ص٤٩).

(٣) انظر: فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب (ص٢٤٩).

لهم"، وذكر أنه تبعهم الطبرسي صاحب كتاب مجمع البيان، وقال: "وإلى طبقته لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء المشايخ الأربعة"(١).

وبهذا يظهر أن القول بتحريف القرآن واعتقاد تغييره وتبديله هو عقيدة الرافضة الإثني عشرية، كما حقق ذلك الطبرسي في فصل الخطاب، ودلت عليه النقول السابقة عن كبار علمائهم، وأنه لم يخالف في هذه العقيدة أحد من علمائهم، حتى وقت تأليف "فصل الخطاب" إلا أربعة منهم حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين، على ما نص على ذلك الطبرسي وغيره. وكما أثبت ذلك كثير من أهل العلم في العصر الحالي(٢).

بل ذكر بعض الباحثين أن للرافضة مصاحف خاصة تختلف عن المصحف المتداول، وقد نشرت صورة لسورة الولاية، أثبتها في المصحف صاحب فصل الخطاب(٣).

وقد بين القرآن الكريم بطلان تلك العقيدة الفاسدة وذلك من وجوه عدة:

أولاً: إن الله تعالى أنزل كتابه وجعله مهيمنا على غيره، وحفظه من كل تحريف، وانتحال، للغالين والمبطلين، كما جاء ذلك في كتاب الله تعالى قال سبحانه: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [الحجر: ٩]. فقد بين تعالى في هذه الآية الكريمة أنه هو الذي نزل القرآن العظيم، وأنه حافظ له من أن يزاد فيه أو ينقص أو يتغير منه شيء أو يبدل.

وقد ذكر أهل التفسير عند قول الله جل وعلا: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له

(١) انظر: فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب (ص ٢٥ــ ٣٠، ٣٢ــ ٣٤).

(٢) انظر للمسألة وللنقول السابقة من كتب الرافضة: مختصر التحفة الإثني عشرية (ص ٨٢)، الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير (ص٦٨-٧١)، الخطوط العريضة لمحب الدين الخطيب (ص ١٠ــ ١٩)، بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود (٤٠٥/١-٤٠٧)، عقيدة الرافضة لإبراهيم الرحيلي (ص ٤١)، دراسات منهجية لبعض فرق الرافضة لعبد القادر عطا صوفي (ص ٢١)، أصول مذهب الشيعة للقفاري (ص ١٧٨)، خلاصة الكلام في حقيقة الرافضة لمحمد العنزي (ص٧٣)، فرق معاصرة لغالب عواجي (٤٢٠/١)، عقائد الشيعة الإمامية لأشرف الجيزاوي (ص ١٠٦، ١٤٥).

(٣) انظر: فصل الخطاب (ص ١٨٠)، مختصر التحفة الإثني عشرية (ص ٣١)، الخطوط العريضة لمحب الدين الخطيب (ص ١٢)، أصول مذهب الشيعة للقفاري (ص ٢٣٠).

لحافظون ﴾ أن القرآن محفوظ من أي تغيير أو تبديل أو تحريف[1].

قال السعدي عند قوله تعالى: ﴿ وإنا له لحافظون ﴾ : " في حال إنزاله وبعد إنزاله، ففي حال إنزاله حافظون له من استراق كل شيطان رجيم، وبعد إنزاله أودعه الله في قلب رسوله، واستودعه فيها ثم في قلوب أمته، وحفظ الله ألفاظه من التغيير فيها والزيادة والنقص، ومعانيه من التبديل، فلا يحرف محرف معنى من معانيه إلا وقيض الله له من يبين الحق المبين، وهذا من أعظم آيات الله ونعمه على عباده المؤمنين، ومن حفظه أن الله يحفظ أهله من أعدائهم، ولا يسلط عليهم عدوا يجتاحهم"[2].

ويتجلى هذا الحفظ في عهد النبوة في أمور:

ــ مدارسة القرآن الكريم: كان النبي صلى الله عليه وسلم يدارس القرآن مع جبريل عليه السلام.

ــ الحث على تعلم القرآن وتعميله، و كتابة الوحي: حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة الوحي.

وفي عهد الصحابة يظهر ذلك من خلال ما يلي:

ــ جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه للقرآن الكريم في مكان واحد.

ــ جمع عثمان رضي الله عنه للقرآن الكريم في مصحف واحد.

فالقرآن الكريم الذي بين دفتي المصحف، مما في أيدي الناس اليوم هو الذي أنزله الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم، وهو على ما كان عليه، لا زيادة فيه ولا نقصا، وقد ورد إلينا متواتراً بنقل الكافة عن مثلها حفظا وكتابة، يجتمع أهل الأرض جميعاً على قراءته دون اختلاف بينهم، كما دلت عليه الآية السابقة[3].

ثانياً: ومن الأدلة على حفظ الله للقرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم ﴾ [الأنعام: ١١٥].

---

(1) انظر: جامع البيان للطبري (١٨/١٤)، المحرر الوجيز لابن عطية (٣٥٢/٣)، تفسير السمعاني (١٣١/٣)، زاد المسير لابن الجوزي (٥٢٥/٢)، تفسير البغوي (٣٦٩/٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/١٠)، أنوار التنزيل للبيضاوي (٢٠٧/٣)، تفسير ابن كثير (٥٢٧/٤)، فتح القدير للشوكاني (١٤٧/٣)، التحرير والتنوير (٢٠/١٤)، أضواء البيان للشنقيطي (٢٥٥/٢).

(2) تيسير الكريم الرحمن (ص ٤٢٩).

(3) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢٣٣/١)، الإتقان في علوم القرآن (٢٠٢/١).

قال البيضاوي: "لا أحد يبدل شيئا منها بما هو أصدق وأعدل، أو لا أحد يقدر أن يحرفها شائعاً ذائعاً كما فُعل بالتوراة... فيكون ضمانا لها من الله سبحانه وتعالى بالحفظ"[1].

(1) أنوار التنزيل للبيضاوي (١٧٩/٢).

فتمت كلمة الله صدقا في الأخبار، وعدلا في الأمر والنهي، فلا أصدق من أخبار الله التي أودعها هذا الكتاب العزيز، ولا أعدل من أوامره ونواهيه، ولا مبدل لكلماته حيث حفظها وأحكمها بأعلى أنواع الصدق وبغاية الحق، فلا يمكن تغييرها ولا اقتراح أحسن منها[1].

ثالثاً: ومن الأدلة على حفظ الله تعالى لكتابه، قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ [فصلت: ٤١ ــ ٤٢].

فهذا القرآن العظيم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلا يقربه شيطان من شياطين الإنس والجن، لا بسرقة، ولا بإدخال ما ليس منه به، ولا بزيادة ولا نقص، فهو محفوظ في تنزيله محفوظة ألفاظه ومعانيه قد تكفل الله بحفظه[2]. إلى غير ذلك من الآيات القرآنية التي تبين بطلان ما يدعيه الرافضة من النقص والزيادة في كتاب الله تعالى.

ومما يؤيد ذلك أن المسلمين قد أجمعوا: أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ إلى آخر ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ أنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وأن جميع ما فيه حق وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه أو زاد فيه حرفاً مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه، وأجمع على أنه ليس من القرآن عامداً لكل هذا؛ أنه كافر ..."[3].

وقال ابن قدامة: "ولا خلاف بين المسلمين في أن من جحد من القرآن سورة أو آية أو كلمة أو حرفاً متفقاً عليه أنه كافر"[4].

---

(1) انظر: جامع البيان للطبري (٥٠٧/٩)، المحرر الوجيز لابن عطية (٣٣٧/٢)، زاد المسير لابن الجوزي (٦٩/٢)، تفسير ابن كثير (٣٢٢/٣)، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص ٢٧٠).

(2) انظر: جامع البيان للطبري (٤٤٤/٢٠)، المحرر الوجيز لابن عطية (١٩/٥)، تفسير السمعاني (٥٥/٥)، تفسير البغوي (١٧٦/٧)، زاد المسير لابن الجوزي (٥٤/٤)، أنوار التنزيل (٧٣/٥)، تفسير ابن كثير (١٧٣/٧)، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص ٧٥٠).

(3) الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (٣٠٤/٢ــ ٣٠٥).

(4) لمعة الاعتقاد لابن قدامة (ص ٢١).

وقال القاضي أبو يعلى: "والقرآن ما غُيّر ولا بُدّل ولا نقص منه ولا زيد فيه، خلافاً للرافضة القائلين أن القرآن قد غير وبدل وخولف بين نظمه وترتيبه.

ثم قال: إن القرآن جمع بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، وأجمعوا عليه ولم ينكر منكرٍ ولا رد أحد من الصحابة ذلك ولا طعن فيه، ولو كان مغيراً مبدلاً لوجب أن ينقل عن أحد من الصحابة أنه طعن فيه، لأن مثل هذا لا يجوز أن ينكتم في مستقر العادة. ولأنه لو كان مغيراً ومبدلاً لوجب على علي رضي الله عنه أن يبينه ويصلحه ويبين للناس بياناً عاماً أنه أصلح ما كان مغيراً، فلما لم يفعل ذلك ــ بل كان يقرؤه ويستعمله ــ دل على أنه غير مبدل ولا مغير"[1].

ولهذا قال الرازي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾: "اعلم أنه لم يتفق لشيء من الكتب مثل هذا الحفظ، فإنه لا كتاب إلا وقد دخله التصحيف والتحريف والتغيير إما في الكثير منه أو في القليل، وبقاء هذا الكتاب مصوناً من جميع جهات التحريف، مع أن دواعي الملاحدة واليهود والنصارى متوفرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات"[2].

المطلب الثاني: استمداد المنطق من القرآن، وبيان موقف أهل العلم من ذلك.

أولا: تعريف المنطق الأرسطي: اشتهر عند المشتغلين بالمنطق أنه: "آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، فهو علم عملي آلي، كما أن الحكمة علم نظري غير آلي، فالآلة بمنزلة الجنس"[3].

وهذا باعتبار فائدته وثمرته وغايته. وأما باعتبار تعريفه بالحد فهو: "الصناعة النظرية التي تعرف أنه من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً"[4].

---

(1) المعتمد في أصول الدين للقاضي أبي يعلى (ص ٢٥٨).

(2) مفاتيح الغيب للرازي (١٩/١٦٤ــ ١٦٥).

(٣) انظر: التعريفات للجرجاني (ص ٢٣٢)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص ٣١٦)، منهج الاستدلال (٥٩٩/٢).

(٤) انظر: النجاة لابن سينا (ص ٤)، نقلا عن منهج الاستدلال لعثمان حسن (٥٩٩/٢).

ثانياً: موضوع علم المنطق:

أ ــ معرفة التصورات: وهي إدراك الماهية من غير حكم عليها بنفي أو إثبات، وطريق الوصول إلى ذلك يكون بالحد، وهو القول الدال على ماهية الشيء. ويندرج تحت هذا الأمر مسائل الألفاظ ودلالتها، وما يتعلق بذلك من مسائل.

ب ــ معرفة التصديقات: وهي نسبة الحكم إلى الماهية المتصورة، وطريق الوصول إلى ذلك يكون بالقياس. ويندرج تحته: ما يسمى بالقضايا وأنواعها، والقياس: أشكاله، وأقسامه وأحكامه، وما يتعلق بذلك(١).

ثالثاً: دخول المنطق على المسلمين.

بدأت بوادره في العهد الأموي، ولكنها شاعت وانتشرت في العهد العباسي، وقوي ذلك أيام المأمون، لما حث على الاشتغال بعلوم الأوائل. وكان أهل العلم من السلف قد ألفوا في أصول الفقه، ولم يدخلوا علم المنطق آنذاك فيه، وذلك كمؤلفات الشافعي، وغيره.

ثم تغيرت طريقة التأليف في أصول الفقه، وبدأ بعض المتكلمين بإدخال أبحاث كلامية فيه، ثم جاء عهد الغزالي فقام بمزج المنطق بأصول الفقه، ووضع مقدمة منطقية في أول المستصفى، لما رأى وجوب تعلمه، وجعله شرطاً في تحصيل العلوم، وزعم أن من لم يحط بها علما فلا ثقة له بشي من علومه(٢). وتبعه على ذلك كثير ممن جاء بعده. يقول ابن تيمية: "ولكن بسبب ما وقع منه في أثناء عمره [أي الغزالي] وغير ذلك، صار كثير من النظار يدخلون المنطق اليوناني في علومهم، حتى صار من يسلك طريق هؤلاء من المتأخرين يظن أنه لا طريق إلا هذا، وأن ما ادعوه من الحد والبرهان هو أمر صحيح مسلم عند العقلاء، ولا يعلم أنه ما زال العقلاء والفضلاء من المسلمين وغيرهم يعيبون ذلك، ويطعنون فيه، وقد صنف نظار المسلمين في ذلك مصنفات متعددة، وجمهور المسلمين يعيبونه عيبا مجملا لما يرونه من آثاره ولوازمه

(١) انظر: التعريفات للجرجاني (ص ٣٢، ٤٥، ٩٦)، منهج الاستدلال لعثمان حسن (٦٠٠/٢).

(٢) إلا أن بعض أهل العلم ذكر أن الغزالي ذم المنطق وأهله في آخر حياته، وبين أن طريقهم لا يوصل إلى يقين، وهي متضمنة للجهل والكفر. انظر: المنقذ من الضلال (ص ١٢٧ــ ١٤٤)، الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص ١٩٥).

الدالة على ما في أهله، مما يناقض العلم والإيمان، ويفضي بهم الحال إلى أنواع من الجهل والكفر والضلال"[١].

ولهذا ذكر ابن حجر الهيتمي المكي أن من آلات العلم الشرعي من فقه وحديث وتفسير: المنطق الذي بأيدي الناس اليوم فإنه علم مفيد، لا محذور فيه بوجه، إنما المحذور فيما كان يخلط به شيء من الفلسفيات المنابذة للشرائع، ولأنه كالعلوم العربية في أنه: من مواد أصول الفقه، ولأن الحكم الشرعي لا بد من تصوره والتصديق بأحواله إثباتا ونفيا، والمنطق: هو المرصد لبيان أحكام التصور، والتصديق فوجب كونه علما شرعيا، إذ هو ما صدر عن الشرع، أو توقف عليه العلم الصادر عن الشرع توقف وجود: كعلم الكلام أو توقف كمال: كعلم العربية والمنطق[٢]. وهكذا شاع علم المنطق والفلسفة في المتأخرين.

رابعاً: ربط المنطق اليوناني بدلالة القرآن الكريم.

تتمة للمنهج الذي سلكه بعض المشتغلين بالجمع بين العلوم الشرعية وبين منهج المنطق اليوناني، فقد زعم بعضهم أن المنطق اليوناني وارد في كتاب الله تعالى.

وعلى سبيل التمثيل، فقد ألف أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) كتاباً سماه "القسطاس المستقيم" مقتبساً تسميته من قوله تعالى: ﴿ وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴾ [الشعراء: ١٨٢]، ذكر فيه ميزان معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله وغيرها، وبين أنها ترجع إلى الموازين الخمسة، قال الغزالي حين سئل: وما القسطاس المستقيم: "هي الموازين الخمس التي أنزلها الله في كتابه وعلم أنبياءه الوزن بها، فمن تعلم من رسل الله، ووزن بميزان الله فقد اهتدى، ومن عدل عنها إلى الرأي والقياس فقد ضل وتردى". ثم قال: "فاعلم أن موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل، وميزان التلازم، وميزان التعاند، لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة: إلى الأكبر والأوسط والأصغر فيصير المجموع إلى خمسة"[٣]. ثم فصل القول فيها وضرب لها أمثلة من القرآن.

---

(١) الرد على المنطقيين (ص ١٤، ١٥، ١٩٨)، وانظر: صون المنطق للسيوطي (ص ١)، منهج الاستدلال (٦٠٩/٢).

(٢) انظر: أبجد العلوم للقنوجي (ص ١٩٠).

(٣) القسطاس المستقيم للغزالي (ص ٤٣ــ ٤٦).

فالموازين الخمسة التي ذكرها أبو حامد الغزالي رحمه الله هي بعينها المنطق اليوناني، فإن ما سماه ميزان التعادل هو بعينه القياس الاقتراني الحملي، وأقسامه الثلاثة التي ذكرها ما هي إلا الأشكال الثلاثة الأولى من أشكال القياس الاقتراني الأربعة، فما سماه الميزان الأكبر ما هو إلا الشكل الأول من القياس الاقتراني، وما سماه الميزان الأوسط إنما هو الشكل الثاني، وما سماه الميزان الأصغر إنما هو الشكل الثالث. وما سماه ميزان التلازم هو القياس الاستثنائي الشرطي المتصل، وما سماه ميزان التعاند هو الشرطي المنفصل. وما زعم أنه أخذ تلك الموازين من الأنبياء، فغير صحيح، بل غيَّر عبارتها إلى أمثلة أخذها من كلام المسلمين، وإنما تعلّم ذلك من ابن سينا، وهو تعلّمه من كتب أرسطو.

ولهذا لا يجوز الخلط بين طريقة القرآن في إثبات أصول العقائد ودلائها وبين أساليب اليونان، فإن المنطق الأرسطي هو عصارة علوم أهل الشرك والأوثان، وغيرها من العقائد الباطلة، بينما القرآن الكريم هو الكتاب المحفوظ المصون من التغيير والتبديل، قال الله تعالى: ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال سبحانه: ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ [النساء: ٨٢][1].

وقد بين أهل العلم بطلان مسلك الجمع بين القرآن والمنطق الأرسطي، وذلك من أوجه عدة:

أولاً: إن طريقة القرآن مباينة لطريقة أهل المنطق اليوناني في بيان الاعتقاد الصحيح من حيث:

أ ــ ارتباط البرهان القرآني بالإيمان، خشية وتعظيماً وإجلالا، ووصوله بنفس المستدل إلى الخضوع لمدلولها، والانكسار بين يدي منزلها، فهي تجمع بين العلم باليقين، وتقرير الحق، وبين التأثر به والعمل بمقتضاه. ففي قوله تعالى: ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ [النحل: ١٢٥]، أعظم البراهين التي جمعت بين العلم والعمل، والخبر والطلب، فالحكمة في القرآن: هي

(١) الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص ١٥، ١٩٥)، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد لسعود العريفي (ص ٨٣).

معرفة الحق وقوله والعمل به، والموعظة الحسنة تجمع التصديق بالخبر والطاعة للأمر، والجدل الأحسن: يجمع الجدل للتصديق وللطاعة.

والناس على ثلاث مراتب: منهم من يعترف بالحق ويتبعه، فهذا صاحب الحكمة، ومنهم من يعترف به لكن لا يعمل به، فهذا يوعظ حتى يعمل. ومنهم من لا يعترف به فهذا يجادل بالتي هي أحسن(١).

ولهذا وصف الله تعالى كتابه بقوله: ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾ [الإسراء: ٩]، فأقوم الطرق إلى أشرف المطالب ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، وأما طريق هؤلاء فهي مع ضلالهم في البعض، واعوجاج طريقهم وطولها في البعض الأخرى، إنما يوصلهم إلى أمر لا ينجي من عذاب الله فضلا عن أن يوجب لهم السعادة فضلا عن حصول الكمال للأنفس البشرية بطريقهم(٢).

ب ــ تميّزت النصوص الشرعية باليقين، فالأدلة من الكتاب والسنة براهين يقينية قطعية الدلالة على ما سيقت لإثباته، وتقريره، فلا تقبل التشكيك ولا الاعتراض، إلا من مكابر معاند. قال الله تعالى: ﴿ ومن أصدق من الله قيلا ﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿ ومن أصدق من الله حديثاً﴾ [النساء: ٨٧]، وقال جل وعلا: ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ [فصلت: ٥٢]. فكلام الله تعالى كله حق ويقين وهو أصدق الكلام وأحسن الحديث.

ج ــ البرهان القرآني أظهر في الاستدلال للعقول وأسهل من المنطق الأرسطي، وأقرب إلى نيل المقصود، فالأدلة القرآنية العقلية تربط الناظر المستدل بمطلوبه مباشرة من غير تطويل بذكر المقدمات كما أنها توصله إلى عين المطلوب، بخلاف الطريقة المنطقية التي تدل على أمر كلي، يشترك فيه المطلوب مع غيره.

د ــ إن الدليل القرآني قد جمع دلائل كثيرة فيما يحتاج الناس إليه معرفته، وأن الأمر في ذلك واسع، فلما كانت معرفة الله تعالى هي أعظم مطلوب يحتاجه الناس، يسر الله تعالى من طرق المعرفة ما لم يتهيأ لمطلب آخر، بخلاف طريقة كثير من المتكلمين ــ الذين أخذوا بالمنطق الأرسطي ــ، فإنهم جعلوا المعرفة لا تحصل إلا بطريق يعينونها، مع ما فيها من اللوازم الفاسدة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/٤٤ــ ٤٦).

(٢) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص ١٦٢).

والحاصل مما تقدم أن طريقة القرآن في الاستدلال فطرية قريبة موصلة إلى المقصود، وأما طريقة المتكلمين وغيرهم ــ ممن تأثر بالمنطق الأرسطي ــ فإنها بعيدة، ولا توصل إلا إلى نوع المقصود لا إلى عينه، ولا توصل إلا إلى أمر كلي مشترك لا يدل على المطلوب، ناهيك عن اللوازم الباطلة التي تعتري سالك طريق المتكلمين، وما يفوته من المقاصد الواجبة وغيرها. ومن أحسن ما وصف به أهل العلم طريقة المتكلمين والفلاسفة وغيرهم أنها لحم جمل غثٍّ على رأس جبل وعْرٍ، لا سهلٌ فيُرتقى، ولا سمين فينتقل(١).

يقول ابن القيم في بيان ذلك: "والله سبحانه حاجَّ عباده على ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه بأقرب الطرق إلى العقل وأسهلها تناولا وأقلها تكلفا وأعظمها غناء ونفعا وأجلها ثمرة وفائدة فحججه سبحانه العقلية التي بينها في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات سهلة الفهم قريبة التناول قاطعة للشكوك والشبه ملزمة للمعاند والجاحد ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ ولعموم الخلق أنفع. وإذا تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاج به عباده في إقامة التوحيد وإثبات الصفات وإثبات الرسالة والنبوة وإثبات المعاد وحشر الأجساد وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر وعموم قدرته ومشيئته وتفرده بالملك والتدبير وأنه لا يستحق العبادة سواه وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجل وجوه الحجاج وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول وأبعدها من الشكوك والشبه في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدله على المراد"(٢).

ثانياً: إن الله سبحانه وتعالى قد ذكر الميزان في آيات عدة، وليس المراد منها الموازين الخمسة المعروفة في المنطق اليوناني وتفصيل ذلك: قول الله تعالى: ﴿ الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان ﴾ [الشورى: ١٧].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٨/١، ٢٢/٢، ٤٤ــ ٤٥، ٥٨٧/٧، ١٨٥/٩)، الصواعق المرسلة لابن القيم (٣٣٥/١)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٣٨)، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد (ص ٨٤).

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (٤٦٠/٢).

قال كثير من المفسرين في معنى الميزان: "هو العدل". وقال بعضهم: "هو ما به توزن الأمور وهو ما به يعرف العدل". وهما متلازمان. وكذلك قالوا في قوله: ﴿ والسماء رفعها ووضع الميزان ﴾ [الرحمن: ٧]: هي الأمثال المضروبة والأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات وتفرق بين المختلفات، وإذا أطلق لفظ الكتاب كما في قوله: ﴿ وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾ [البقرة: ٢١٣]، دخل فيه الميزان، لأن الله تعالى بين في كتابه من الأمثال المضروبة والمقاييس العقلية ما يعرف به الحق والباطل. والميزان العادلة تتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه، فيسوى بين المتماثلات، ويفرق بين المختلفين، بما جعله الله في فطر عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف. والرسل إنما ضربت للناس الأمثال العقلية التي يعرفون بها التماثل والاختلاف، فدلتهم وأرشدتهم إلى ما به يعرفون العدل ويعرفون الأقيسة العقلية الصحيحة التي يستدل بها على المطالب الدينية، فكملت الفطرة بما نبهتها عليه، وأرشدتها لمعرفة الميزان التي أنزلها الله وبينتها الرسل(١).

ــ وكذلك قوله سبحانه: ﴿ وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلا﴾ [الإسراء: ٣٥]، فالمراد به كما ذكره المفسرون: عدلوا أموركم بالميزان المستقيم، وهو العدل الذي جعله الله لعباده، لا اعوجاج فيه، ولا دغل ولا خديعة. ومن آثار السلف في هذا الباب:

ــ عن مجاهد: ﴿ وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴾، قال: العدل بالرومية(٢). وعن قتادة: ﴿ وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴾ قال: القسطاس: العدل(٣). وعن الحسن: ﴿ وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴾ قال: الحديد(٤). وعن سعيد بن جبير: ﴿ وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴾، قال: يعني الميزان(٥). ففي الآية: أمر بالعدل وإيفاء المكاييل والموازين

(١) انظر: جامع البيان للطبري (٤٨٩/٢٠)، تفسير البغوي (١٨٨/٧)، الرد على المنطقيين (ص ٣٣٣، ٣٧١ــ ٣٧٣، ٣٨٢)، تفسير ابن كثير (١٩٦/٧).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٥٩٠٦)، والطبري في جامع البيان (٥٩٢/١٤). وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٨٥/٥)، للفريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٥٩٠٧). وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٨٥/٥)، لعبد بن حميد.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٥٩٠٩).

(٥) عزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٨٥/٥) لابن أبي حاتم.

بالقسط من غير بخس ولا نقص. ويؤخذ من عموم المعنى النهي عن كل غش في ثمن أو مثمن أو معقود عليه والأمر بالنصح والصدق في المعاملة.

فهذه أقوال أهل العلم في تفسير الآية[1]، وليس في شيء منها إشارة إلى ميزان المنطق الأرسطي كما ادعاه الغزالي رحمه الله، وقد تقدم في المبحث الثاني عند الكلام على قواعد تدبر القرآن الكريم في بيان طرق تفسير القرآن الكريم، وليس منها شيء مما زعمه الغزالي أن القسطاس المستقيم يراد به الموازين الخمسة، بل ذلك مأخوذ من المنطق اليوناني بعينه[2].

ثالثاً: لا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان لعدة وجوه:

أ ــ إن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان من عهد نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم عليهم السلام، وهذا المنطق اليوناني وضعه أرسطو قبل المسيح بثلاثمائة سنة، فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن بهذا؟!

ب ــ إن أمتنا ــ أهل الإسلام ــ ما زالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني، وإنما ظهر في الإسلام لما عربت الكتب الرومية في دولة المأمون أو قريبا منها.

ج ــ ما زال نظار المسلمين بعد أن عرّب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه، ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية.

د ــ لا يقول قائل: ليس فيه مما انفردوا به إلا اصطلاحات لفظية، وإلا فالمعاني العقلية مشتركة بين الأمم، فإنه ليس الأمر كذلك بل فيه معانٍ كثير فاسدة، ثم هذا جعلوه ميزان الموازين العقلية التي هي الأقيسة العقلية وزعموا أنه آله قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل في فكره، وليس الأمر كذلك:

---

(١) انظر: جامع البيان (٥٩١/١٤)، المحرر الوجيز (٤٢٤/٤)، تفسير البغوي (٩٢/٥)، تفسير للقرطبي (٢٥٧/١٠)، تفسير ابن كثير (٧٤/٥، ١٥٩/٦)، التحرير والتنوير (١٨٧/٣، ٩٨/١٥)، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص ٤٥٧).

(٢) انظر: الرد على المنطقيين (ص ٣٧٢).

ــ فإنه لو احتاج الميزان إلى ميزان لزم التسلسل. والفطرة إن كانت صحيحة وزنت بالميزان العقلي، وإن كانت بليدة أو فاسدة لم يزدها المنطق لو كان صحيحا إلا بلادة وفسادا.

ــ إن عامة من يزن به علومه لا بد أن يتخبط، ولا يأتي بالأدلة العقلية على الوجه المحمود، ومتى أتى بها على الوجه المحمود أعرض عن اعتبارها بالمنطق لما فيه من العجز والتطويل وتبعيد الطريق وجعل الواضحات خفيات وكثرة الغلط والتغليط(١).

رابعاً: أن الغزالي نفسه لم يغن عنه المنطق شيئا، ولم يحصل له مقصوده الذي كان يقول فيه ما يقول، ولا أزال عنه ما كان فيه من الشك والحيرة؛ بل كان متوقفا حائرا فيما هو من أعظم المطالب العالية الإلهية، والمقاصد السامية الربانية(٢).

خامساً: ذم أهل العلم للمنطق وبيان فساده، وتحريم الاشتغال به. فقد ذهب جماهير أهل العلم من السلف، وأعلام الحديث، وعليه المتقدمون من نظار المسلمين إلى تحريمه، وذمه، وبيان فساده. قال ابن تيمية: "ما زال نظار المسلمين يعيبون طريق أهل المنطق ويبينون ما فيها من العي واللكنة وقصور العقل وعجز النطق ويبينون أنها إلى إفساد المنطق العقلي واللساني أقرب منها إلى تقويم ذلك ولا يرضون أن يسلكوها في نظرهم ومناظرتهم لا مع من يوالونه ولا مع من يعادونه"(٣).

وقال أيضاً: "أما المنطق: فمن قال: إنه فرض كفاية وإن من ليس له به خبرة فليس له ثقة بشيء من علومه، فهذا القول في غاية الفساد من وجوه كثيرة التعداد مشتمل على أمور فاسدة، ودعاوى باطلة كثيرة لا يتسع هذا الموضع لاستقصائها. بل الواقع قديما وحديثا: أنك لا تجد من يلزم نفسه أن ينظر في علومه به، ويناظر به إلا وهو فاسد النظر والمناظرة كثير العجز عن تحقيق علمه وبيانه. فأحسن ما يحمل عليه كلام المتكلم في هذا: أن يكون قد كان هو وأمثاله في غاية الجهالة والضلالة، وقد فقدوا أسباب الهدى كلها، فلم يجدوا ما يردهم عن تلك الجهالات إلا بعض ما في المنطق من الأمور التي هي صحيحة، فإنه بسبب بعض ذلك رجع كثير من هؤلاء عن بعض

(١) انظر: الرد على المنطقيين (ص ٣٧٣ــ ٣٧٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٨٥/٩)، الرد على المنطقيين (ص ١٩٨).

(٣) الرد على المنطقيين (ص ١٩٤). وانظر: مجموع الفتاوى (١٨٤/٩ــ ١٨٥).

باطلهم وإن لم يحصل لهم حق ينفعهم، وإن وقعوا في باطل آخر. ومع هذا فلا يصح نسبة وجوبه إلى شريعة الإسلام بوجه من الوجوه. إذ من هذه حاله فإنما أتى من نفسه بترك ما أمر الله به من الحق حتى احتاج إلى الباطل. ومن المعلوم: أن القول بوجوبه قول غلاته وجهال أصحابه. ونفس الحذاق منهم لا يلتزمون قوانينه في كل علومهم بل يعرضون عنها، إما لطولها وإما لعدم فائدتها وإما لفسادها وإما لعدم تميزها وما فيها من الإجمال والاشتباه. فإن فيه مواضع كثيرة: هي لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل. ولهذا ما زال علماء المسلمين وأئمة الدين يذمونه ويذمون أهله، وينهون عنه وعن أهله، حتى رأيت للمتأخرين فتيا فيها خطوط جماعة من أعيان زمانهم من أئمة الشافعية والحنفية وغيرهم فيها كلام عظيم في تحريمه وعقوبة أهله"[1].

وقال ابن الصلاح ــ وقد سئل عمن يشتغل بالمنطق والفلسفة تعليما وتعلما وهل المنطق جملة وتفصيلا مما أباح الشارع تعليمه وتعلمه ــ فأجاب رحمه الله: "الفلسفة رأس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيغ والزندقة، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيدة بالحجج الظاهرة والبراهين الباهرة... وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين وسائر من يقتدي به من أعلام الأئمة وسادتها وأركان الأمة وقادتها، قد برأ الله الجميع من مغرة ذلك وأدناسه وطهرهم من أوضاره. وأما استعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية فمن المنكرات المستبشعة والرقاعات المستحدثة، وليس بالأحكام الشرعية والحمد الله الافتقار إلى المنطق أصلا، وما يزعمه المنطقي للمنطق من أمر الحد والبرهان فقعاقع قد أغنى الله عنها بالطريق الأقوم والسبيل الأسلم الأطهر كل صحيح الذهن لا سيما من خدم نظريات العلوم الشرعية. ولقد تمت الشريعة وعلومها وخاض في بحار الحقائق والدقائق علماؤها حيث لا منطق ولا فلسفة ولا فلاسفة، ومن زعم أنه يشتغل مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدة يزعمها فقد خدعه الشيطان ومكر به"[2].

([1]) مجموع الفتاوى (٩/٥ــ٧).

([2]) فتاوى ابن الصلاح (ص٢٠٩ــ ٢١١).

وقال السيوطي: "فن المنطق فن خبيث مذموم، يحرم الاشتغال به، مبني بعض ما فيه على القول بالهيولى الذي هو كفر، يجر إلى الفلسفة والزندقة، وليس له ثمرة دينية أصلا، بل ولا دنيوية". ثم نقل عن جمع كثير من علماء الشافعية والمالكية والحنابلة والحنفية ما يؤيد ما سبق[١]. إلى غير ذلك من كلام أهل العلم[٢].

وقد ذكر أهل العلم أوجها عدة لنقض هذا المنطق، ووجه تحريمه، وبطلانه:

الوجه الأول: لم ينقل عن الصحابة والتابعين التكلم في المنطق، وقد ذموا التكلف في الدين، والخروج عن الكتاب والسنة في معرفة الهدى، ولو وقفوا عليه لحذروا منه، لأنه لا يخرج عن كونه طلب الهدى من غير الكتاب والسنة.

ــ الوجه الثاني: أن كثيرا من الأصول المذكورة في المنطق فاسدة. قال ابن تيمية: "فإني كنت دائما أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد، ولكن كنت أحسب أن قضاياه صادقة لما رأيت من صدق كثير منها. ثم تبين لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه وكتبت في ذلك شيئا...وتبين لي أن كثيرا مما ذكروه في أصولهم في الإلهيات وفي المنطق هو من أصول فساد قولهم في الإلهيات"[٣].

ــ الوجه الثالث: ما يسببه من التفرق والاختلاف، وما يلزم منه من اللوازم الباطلة الكثيرة. كالقول بقدم العالم، وإنكار صفات الله تعالى، وإنكار علم الله تعالى بالجزئيات، وإنكار النبوات، وإنكار الأخبار المتواترة، وغير ذلك[٤]. وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية بطلان المنطق وفساده من أوجه عدة، يرجع إليها في مظانها من أراد التوسع في ذلك[٥].

---

(١) الحاوي في الفتاوي (١/٣٠٠ــ ٣٠١).

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص ١٨٤ــ ١٨٦)، مجموع الفتاوى (٥/٩)، صون المنطق للسيوطي (ص ٢٨٧)، أبجد العلوم للقنوجي (ص ١٩٠، ٥٣٧)، تجديد المنطق للصعيدي (ص ٥، ٦)، منهج الاستدلال (٦٣٠/٢).

(٣) انظر: الرد على المنطقيين (ص ٣).

(٤) انظر: الرد على المنطقيين (ص ٩٢)، صون المنطق للسيوطي (ص ١٤، ٣٢، ١٩٠)، منهج الاستدلال (٦١٣/٢).

(٥) انظر: الرد على المنطقيين (ص ٧ــ ٨، ٣٢، ٨٨، ١٢٤، ١٥٠، ٣٥٨)، مجموع الفتاوى (٩/٢٣ــ ٢٥).

المطلب الثالث: الاستدلال بالمتشابه على نفي رؤية الله تعالى، وبيان موقف أهل العلم من ذلك.

رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمّر لها المشمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وتسابق إليها المتسابقون ولمثلها فليعمل العاملون.

فما أجلها قدرا وأقرها عينا لأهل السنة والجماعة، وأشدها على أهل البدعة والضلالة، فقد حُرمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون[1].

يقرر أهل السنة والجماعة أن المؤمنين يرون ربهم سبحانه وتعالى في الآخرة عيانا بأبصارهم، يرون الله تعالى في عرصات يوم القيامة قبل أن يدخلوا الجنة، ثم يرونه بعد دخول الجنة كما يشاء الله سبحانه وتعالى، وهذا قول السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين على تتابع القرون[2].

واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع.

أ ــ ومن الأدلة على ذلك من كتاب الله تعالى:

ــ قول الله جل وعلا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ــ٢٣].

وقد تقدم بيان وجه الاستدلال من الآية في المطلب الخامس من الباحث الثاني.

ومن الأدلة أيضاً: قوله: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣]. أي ينظرون إلى الله سبحانه وتعالى[3].

وقوله سبحانه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]. فالحسنى: الجنة، والزيادة: النظر إلى وجه الله الكريم، وقد فسرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أنزل عليه القرآن، والصحابة من بعده.

قال النبي ﷺ: (إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئا أزيدكم؟ يقولون: ألم يبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب

---

(1) انظر: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم (ص ٢٨٥)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٠٢/١).

(2) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٣٦/٢)، حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٨٥).

(3) انظر: جامع البيان للطبري (٢١٢/٢٤)، تفسير القرطبي (٢٦٤/١٩)، تفسير ابن كثير (٣٥٢/٨)، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص ٩١٦).

فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل). وفي رواية: (ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾)[1].

وقوله: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥][2].

وقوله سبحانه: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥].

ووجه الدلالة أنه ما حجب هؤلاء في الغضب، إلا رآه أولئك في الرضى، فإذا كان أهل الغضب محجوبين عن الله، فأهل الرضى يرون الله عز وجل، كما نص عليه الإمام الشافعي وغيره من أهل العلم[3].

قال ابن كثير: " وهذا الذي قاله الإمام الشافعي، رحمه الله، في غاية الحسن، وهو استدلال بمفهوم هذه الآية، كما دل عليه منطوق قوله: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] . وكما دلت على ذلك الأحاديث الصحاح المتواترة في رؤية المؤمنين ربهم عز وجل في الدار الآخرة، رؤية بالأبصار في عرصات القيامة، وفي روضات الجنان الفاخرة"[4].

ب ــ وأما الأدلة من السنة، فقد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الدالة على إثبات الرؤية ومن ذلك:

١ــ عن أبي هريرة ﷺ: (إن الناس قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فهل تضارون

---

(١) أخرجه مسلم رقم: ١٨١، من حديث صهيب ﷺ. وراجع: جامع البيان للطبري (١٥٥/١٢)، تفسير السمعاني (٣٧٨/٢)، تفسير القرطبي (٣٣٠/٨)، تفسير ابن كثير (٢٦٢/٤)، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص ٣٦٢)، أضواء البيان (٤٠/٢)، وراجع: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٨٩)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٣٠٥/١).

(٢) انظر: جامع البيان للطبري (٤٥٤/٢١)، تفسير القرطبي (٢١/١٧)، تفسير ابن كثير (٤٠٧/٧)، أضواء البيان (٤٣١/٧)، وراجع: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٩٣)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٣٠٥/١).

(٣) انظر: جامع البيان للطبري (٢٠٤/٢٤)، تفسير السمعاني (١٣٢/٢)، تفسير البغوي (١٧٣/٣)، تفسير القرطبي (٢٦١/١٩)، تفسير ابن كثير (٣٠٩/٣، ٢٨٠/٨)، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص ٩١٥)، أضواء البيان (٤٠/٢)، وراجع: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٩٢)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٣٠٦/١).

(٤) تفسير ابن كثير (٣٥١/٨).

في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك ...) الحديث[1].

٢ــ وقال النبي ﷺ: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر[2]، لا تضامون في رؤيته ...) الحديث[3].

٣ــ وفي الحديث السابق: (إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئا أزيدكم؟ يقولون: ألم يبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل) [4]. إلى غير ذلك من الأحاديث.

ج ــ وأما دلالة الإجماع على إثبات الرؤية: فقد نقل أهل العلم إجماع السلف على رؤية الله تعالى في الآخرة[5].

وحاصل ما سبق أن القرآن الكريم والسنة المتواترة، وإجماع الصحابة ومن بعدهم يدل دلالة واضحة أن المؤمنين يرون الله في عرصات يوم القيامة قبل أن يدخلوا الجنة، ثم يرونه بعد دخول الجنة كما يشاء الله سبحانه وتعالى، فهذا قول أهل السنة في رؤية الله تعالى وأدلتهم، وهي ظاهرة وجلية لا ينكرها إلا جاهل أو مكابر[6].

إلى جانب ما تقدم بيانه، فإن نفاة الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم قالوا: إن الله تعالى لا يرى في الآخرة. ومن الأمور المتشابهة التي استدلوا بها على نفي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة:

---

(1) أخرجه البخاري برقم: ٨٠٦، ومسلم برقم: ١٨٢.

(2) ليس في الحديث تشبيه المرئي بالمرئي، ولكنه تشبيه الرؤية بالرؤية، ومعنى الحديث: إنكم ترون ربكم كرؤيتكم هذا القمر. انظر: مجموع الفتاوى (٤٨١/١١)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٣١٣/١).

(3) أخرجه البخاري (رقم: ٥٥٤)، ومسلم رقم: ٦٣٣، من حديث جرير بن عبد الله.

(4) تقدم تخريجه قريبا، وراجع: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٩٢، ٣٤٢)، تفسير ابن كثير(٤٦٩/٣، ٢٧٩/٨، ٣٥١)، شرح العقيدة الطحاوية (٣١٠/١)، أضواء البيان (٤٠/٢).

(5) انظر: رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص ١٣٤)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٥١٢/٦)، حادي الأرواح (ص ٣٤٢).

(6) انظر لمسألة الرؤية: الشريعة للآجري (٩٧٦/٢)، الإبانة لابن بطة ــ تحقيق: الوليد بن محمد النصر ــ (٣/٣)، شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي (٥٢٠/٣)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣٧/٣، ٤٨٥/٦، ٥١٢)، حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٨٥ــ ٣٤٤)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٠٢/١ ــ ٣١٢).

ــ قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ووجه الدلالة منها أن لن في قوله: ﴿لَنْ تَرَانِي ﴾ للنفي المؤبد، والنفي خبر، وخبر الله صدق لا يدخله النسخ. ويقال أيضاً: إن الله نفى أن يكون مرئيا البتة، وهذا يدل على استحالة الرؤية عليه.

ــ وقوله سبحانه: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ووجه الدلالة أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر، وذلك تمدح راجع إلى ذاته تعالى، فإثبات الرؤية يعد نقصا في حق الله تعالى(١).

وفي السياق القرآني هدايات عظيمة تبيِّن الحق في رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، ويدحض شبهة كل مغرض مبطل، الذين يريدون أن يفسروا القرآن على وفق مذهبهم العقدي، لكن هذا مردود بما سبق بيانه في طريقة أهل العلم في تفسير القرآن الكريم، فالسياق القرآني، ومنهج السلف في تفسير القرآن الكريم ــ وفي مقدمتهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي أنزل عليه القرآن ــ كل ذلك وارد في توضيح المحكم من النصوص لإبطال استدلال المخالفين بالمتشابه.

وقد أجاب أهل العلم عن استدلال المخالفين بالآيتين بما دل عليه السياق القرآني:

أولا: الجواب على استدلاهم بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

١ــ منع كون لن للنفي المؤبد، لأنه مجرد دعوى: لأنها تدل على النفي في المستقبل، ولا تدل على دوام النفي ولو قيدت بالتأبيد فكيف إذا أطلقت؟ قال تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً ﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك ﴾ [الزخرف: ٧٧].

ولو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي ﴾ [يوسف: ٨٠]، فثبت أن لن لا تقتضي النفي المؤبد.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٨ــــ٢٥٠، ٢٦٤)، الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري (٢/ ٥٤، ١٥٢، فما بعدها)، وراجع: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/٣٣٦ــــ٣٣٧، ٤٦٩/٦)، حادي الأرواح لابن القيم (ص ١٩٣)، شرح العقيدة الطحاوية (١/٣٠٧ ــ ٣٠٩).

قال ابن مالك في الكافية: ومن رأى النفيَ بِلَنْ مؤبَّداَ فقولُه ارْدُد وخلافُه فاعضُدا[1]

٢ــ إن موسى عليه الصلاة والسلام لم يطلب من الرؤية في الآخرة، وإنما طلب رؤية حاضرة، لقوله: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾، أي الآن، فقال الله تعالى له: ﴿لَنْ تَرَانِي ﴾، يعني لن تستطيع أن تراني الآن، ثم ضرب الله تعالى له مثلا بالجبل حيث تجلى الله له فجعله دكاً، فقال: ﴿وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾، فلما رأى موسى ما حصل للجبل علم أنه لا طاقة له برؤية الله وخر صعقا لهول ما رأى. وأهل السنة يرون أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، لأن الحال البشرية لا تستطيع تحمل رؤية الله عز وجل.

٣ــ إن استحالة رؤية الله في الآخرة عند المنكرين لها مبنية على أن إثباتها يتضمن نقصا في حق الله تعالى، كما يعللون نفيهم بذلك، وحينئذ يكون سؤال موسى لربه الرؤية دائرا بين الجهل بما يجب لله ويستحيل في حقه، أو الاعتداء في دعائه حين طلب من الله ما لا يليق به إن كان عالما بأن ذلك مستحيل في حقه!؟ وهذا غاية الضلال.

٤ــ إنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته – أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

٥ــ إن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولو كان محالا لأنكره عليه، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: ﴿إني أعظك أن تكون من الجاهلين ﴾ [هود: ٤٦].

٦ــ إن الله تعالى قال: ﴿لن تراني ﴾، ولم يقل: إني لا أُرى، أو لا تجوز رؤيتي، أو لست بمرئي. والفرق بين الجوابين ظاهر. ألا ترى أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعاماً فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: أنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاماً صح أن يقال: إنك لن تأكله. وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى عليه السلام لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى.

٧ــ قوله تعالى: ﴿ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني ﴾ فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟

٨ــ إن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقراً، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالاً لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام. والكل عندهم سواء، وأيضاً يقال: استقرار الجبل على التجلي غير مستحيل إذا جعل الله تعالى له تلك القوة، والمعلق بما لا يستحيل لا يكون محالا.

([1]) شرح الكافية الشافية (١/١٠٥).

٩ــ قوله تعالى: ﴿فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً ﴾، فإذا جاز أن يتجلى للجبل، الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسوله وأوليائه في دار كرامته ؟ ولكن الله أعلم موسى عليه السلام أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف. وهذا من أبين الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى.

١٠ــ إن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة – فرؤيته أولى بالجواز. ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما.

ثانيا: الجواب على استدلالهم بقوله سبحانه: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَار ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

١ــ إن الآية فيها نفي الإدراك، والرؤية لا تستلزم الإدراك؛ ألا ترى أن الرجل يرى الشمس ولا يحيط بها إدراكاً؟!!

ثم إن الإدراك: هو الوقوف على كنه الشيء وحقيقته، والرؤية: هي المعاينة، وقد تكون الرؤية بلا إدراك، فإذا أثبتنا أن الله تعالى يُرى، لم يلزم أن يكون يدرك بهذه الرؤية؛ لأن الإدراك أخص من مطلق الرؤية.

قال الشنقيطي: "إن المنفي في هذه الآية الإدراك المشعر بالإحاطة بالكنه، أما مطلق الرؤية فلا تدل الآية على نفيه بل هو ثابت بهذه الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة واتفاق أهل السنة والجماعة على ذلك"[١].

٢ ــ إن نفي الإدراك يدل على وجود أصل الرؤية؛ لأن نفي الأخص يدل على وجود الأعم، ولو كان الأعم منتفيا؛ لوجب نفيه.

٣ــ إن سياق الآية يدل على إثبات الرؤية: فإن الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال، ولا يمدح به وإنما يمدح الرب تبارك وتعالى بالعدم إذا تضمن أمرا وجوديا، كتمدحه بنفي السنة والنوم المتضمن كمال القيومية ونفي الموت المتضمن كمال الحياة ونفي اللغوب والإعياء المتضمن كمال القدرة، ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمرا ثبوتيا، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه.

---

(١) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص ١٣١).

فلو كان المراد بقوله: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أنه لا يرى بحال، لم يكن في ذلك مدح ولا كمال لمشاركة المعدوم له في ذلك.

فإذاً المعنى أنه: يرى ولا يدرك ولا يحاط به كما كان المعنى في قوله: ﴿وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة﴾ [يونس: ٦١] أنه يعلم كل شيء وفي قوله: ﴿وما مسنا من لغوب﴾ [ق: ٣٨] أنه كامل القدرة وفي قوله: ﴿ولا يظلم ربك أحدا﴾ [الكهف: ٤٩]، أنه كامل العدل، وفي قوله: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أنه كامل القيومية.

فقوله: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يدل على غاية عظمته وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لعظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية كما قال تعالى: ﴿فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا﴾ [الشعراء: ٦١]، فلم ينف عن موسى الرؤية ولم يريدوا بقولهم إنا لمدركون أنا لمرئيون فإن موسى صلوات الله وسلامه عليه نفى إدراكهم إياهم بقوله كلا وأخبر الله سبحانه وتعالى أنه لا يخاف دركهم بقوله: ﴿ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعبادي فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى﴾ [طه: ٧٧].

فالرب تعالى يرى ولا يدرك كما يعلم ولا يحاط به، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية.

فالمؤمنون يرون ربهم تبارك وتعالى بأبصارهم عيانا ولا تدركه أبصارهم بمعنى أنها لا تحيط به، إذ كان غير جائز أن يوصف الله عز وجل بأن شيئا يحيط به وهو بكل شيء محيط، وهكذا يسمع كلامه من يشاء من خلقه ولا يحيطون بكلامه، وهكذا يعلم الخلق ما علمهم ولا يحيطون بعلمه.

والله سبحانه لعظمته يتعالى أن تدركه الأبصار وتحيط به وللطفه وخبرته يدرك الأبصار، فلا تخفى عليه فهو العظيم في لطفه اللطيف في عظمته، العالي في قربه القريب في علوه، الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير.

ــ ومما يبطل أيضاً مقولة المعتزلة ومن وافقهم ما تقدم تقريره من أدلة كتاب الله تعالى على إثبات الرؤية وما فسرها بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه الصحابة الكرام ومن تبعهم بإحسان من أهل القرون المفضلة[1].

وبهذا أكون قد انتهيت من المطلب الثالث، من المبحث الثالث، والحمد لله رب العالمين.

(1) انظر لأجوبة أهل السنة: جامع البيان للطبري (٤٥٩/٩، ٤١٨/١٠)، تفسير السمعاني (١٣٢/٢، ٢١٢)، تفسير البغوي (١٧٣/٣ــ ١٧٤، ٢٧٦)، تفسير ابن كثير (٣٠٩/٣ــ ٣١١، ٤٦٨ــــ ٤٦٩)، أضواء البيان للشنقيطي (٤٨٩/١، ٤٠/٢)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص ١٣٠ــ ١٣١). وراجع: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٨٥ــ ٢٩٥)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٠٧/١ــ ٣٠٩)، شرح العقيدة الواسطية للشيخ ابن عثيمين (ص ٣٨١، ٣٨٧).

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإنه في خاتمة هذا البحث يمكن تسجيل النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وذلك في الأمور الآتية:

١ــ إن مصادر التلقي للعقيدة الإسلامية قد بينها القرآن الكريم أحسن بيان، وأن منها مصادر أصيلة، ومصادر فرعية، وأن آيات القرآن الكريم أرشدت إلى الدلالة الخبرية والدلالة العقلية.

٢ــ لقد رسَّخ القرآن الكريم عدة قواعد وأصول لتدبر القرآن الكريم وتفهمه، وبين أهل العلم أهمية الرجوع إلى السياق القرآني لمعرفة المعاني الصحيحة.

٣ــ اشتمال نصوص الكتاب والسنة على مسائل الاعتقاد والاستغناء بذلك عما أحدثه المخالفون.

٤ــ الأصل عند أهل السنة رد التنازع إلى نصوص الوحيين من الكتاب والسنة.

٥ــ بيان طرق تفسير القرآن الكريم عند أهل السنة.

٦ــ بيان تأثير القرآن الكريم في هداية الناس إلى الحق، من خلال إبراز دلالاته المتنوعة في معالجة الانحراف العقدي، على ضوء فهم أعلام الأمة من المفسرين، وغيرهم.

٧ــ منهج أهل السنة العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه.

٨ــ بيان أن كل آية استدل بها المخالف على تأييد باطله، إلا وفي القرآن الكريم من الدلائل الربانية ما يبطل تلك الدعوى ويزيفها.

وفي الختام أوصي الباحثين وطلاب العلم بالاهتمام بالقضايا المتعلقة بالعقيدة وانحرافاتها الواقعة في الأمة، وكيفية معالجة القرآن الكريم لذلك على ما قرره علماء الأمة وأعلامها.

والله تعالى أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية.تأليف: ابن بطة العكبري، دار الراية، الرياض.
٢. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم.تأليف: صديق بن حسن القنـــوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣. الإبهاج في شرح المنهاج ــ منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي .تأليف: تقي الدين السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٤. الإتقان في علوم القرآن.تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٥. أثر دلالة السياق القرآني .تأليف: تهاني باحويرث ــ رسالة علمية بجامعة أم القرى ــ
٦. إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام.تأليف: ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.
٧. أحكام القرآن.تأليف: ابن العربي المالكي، تحقيق: محمد عبد القـــادر عطـــا، دار الكتـــب العلمية، ط: ١، بيروت، لبنان. وطبعة دار المعرفة.
٨. الإحكام في أصول الأحكام.تأليف: أبي محمد ابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآفـــاق الجديدة، ط:١، ١٤٠٠هـــ، بيروت، لبنان.
٩. الإحكام في أصول الأحكام.تأليف: سيف الدين علي بن محمد الآمدي، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط:١، ١٤٢٤هـــ.
١٠. الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد.تأليف: سعود العريفي، دار عالم الفوائد، ١٤١٩ هـــ.
١١. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.تأليف: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، ط: ٣، ١٤٢٨ هـــ، دار ابن كثير، بيروت، لبنان.
١٢. أصول التفسير .تأليف: خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، ١٤٠٦هـــ.
١٣. أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد –.تأليف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـــ.
١٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن.تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكنـــي الشنقيطي، دار الفكر، ودار عالم الفوائد.
١٥. الاعتصام.تأليف: الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية.

١٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين.تأليف: شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ١٩٧٣م، دار الجيل، بيروت، لبنان.
١٧. الانحراف الفكري مفهومه أسبابه علاجه في ضوء الكتاب والسنة.تأليف: طه عابدين طه، معهد إحياء التراث الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
١٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل.تأليف: عبد الله بن عمر البيضاوي، ط: ٢، ١٣٨٨ هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
١٩. بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود.تأليف: عبد الله الجميلي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة.
٢٠. البرهان في علوم القرآن.تأليف: بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٩١، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٢١. بيان تلبيس الجهمية.تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، دار القاسم،الرياض، ط:١، ١٤٢١ هـ. وطبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
٢٢. تجديد علم المنطق.تأليف : عبد المتعال الصعيدي، دار الرسالة.
٢٣. التحبير في علم التفسير.تأليف: جلال الدين السيوطي.
٢٤. التعريفات.تأليف: علي الجرجاني، ١٤٢٣هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٢٥. تفسير التحرير والتنوير.تأليف: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
٢٦. تفسير القرآن العظيم .تأليف: ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية.
٢٧. تفسير القرآن العظيم.تأليف: أبي الفداء ابن كثير، تحقيق: سامي السلامة، ط: ٢، ١٤٢٢ هـ، دار طيبة، الرياض.
٢٨. تفسير القرآن.تأليف: السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية.
٢٩. التوقيف على مهمات التعاريف.تأليف: زين الدين المناوي ، عالم الكتب، القاهرة.
٣٠. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان.تأليف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، بيروت، لبنان.
٣١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تأليف: ابن جرير الطبري، دار هجر، ١٤٢٢ هـ.
٣٢. الجامع لأحكام القرآن. تفسير القرطبي.تأليف: القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٣٣. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح.تأليف: ابن قيم الجوزية، مطبعة المدني، القاهرة.
٣٤. الحاوي للفتاوي.تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط:٣، ١٣٧٨هـ.
٣٥. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة.تأليف: قوام السنة الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، وغيره، دار الراية، الرياض، ط:٢، ١٤١٩هـ.
٣٦. الدر المنثور في التفسير بالمأثور.تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة، ط:١، ١٤٢٤هـ.
٣٧. درء تعارض العقل والنقل.تأليف: ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١ هـ.
٣٨. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب .تأليف: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد.
٣٩. دلالة السياق عند الأصوليين.تأليف: سعد العنزي، رسالة علمية بجامعة أم القرى.
٤٠. دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي.تأليف: فهد الشتيوي، رسالة علمية بجامعة أم القرى.
٤١. الرد على المنطقيين.تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين الكتبي، طبعة مؤسسة الريان ط:١، ١٤٢٦ هـ.
٤٢. الرسالة. تأليف: الشافعي المطلبي، تحقيق: أحمد شاكر.
٤٣. رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب.تأليف: أبي الحسن الأشعري، تحقيق: عبد الله الجنيدي، مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤١٣ هـ.
٤٤. الروح.تأليف: شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ، بيروت، لبنان.
٤٥. زاد المسير في علم التفسير.تأليف: ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:٤، ١٤٠٧هـ.
٤٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها.تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ، الرياض.
٤٧. السنة .تأليف: ابن أبي عاصم.تحقيق: الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٤٨. السنة.تأليف: محمد بن نصر المروزي، تحقيق: الدكتور عبد الله البصيري، دار العاصمة، الرياض، ط:١، ١٤٢٢هـ.
٤٩. سنن ابن ماجه.تأليف: ابن ماجه القزويني، تحقيق: خليل شيحا، دار المعرفة، ط: ١، ١٤١٦ هـ، بيروت، لبنان.
٥٠. السنن الكبرى.تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة بيروت، لبنان.
٥١. السياق القرآني وأثره في التفسير .تأليف: عبد الرحمن المطيري ـ رسالة علمية بجامعة أم القرى ـ.
٥٢. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة.تأليف: هبة الله اللالكائي، تحقيق: الدكتور أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط:٧، ١٤٢٢هـ.
٥٣. شرح الأصول الخمسة.تأليف: القاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان وغيره، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
٥٤. شرح العقيدة الأصفهانية.تأليف: تقي الدين ابن تيمية، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية ، بيروت، لبنان.
٥٥. شرح العقيدة الطحاوية.تأليف: ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، وزارة الشؤون الإسلامية والأقاف والدعوة والإرشاد، ط: ١٣، ١٤١٩ هـ، السعودية.
٥٦. شرح العقيدة الواسطية.تأليف: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا، الرياض.
٥٧. شرح الكافية الشافية .تأليف: ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ.
٥٨. الشريعة.تأليف: أبي بكر الآجري، تحقيق: د: عبد الله الدميجي، ط:٢، ١٤٢٠ هـ، دار الوطن، الرياض.
٥٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى ـ مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء للشمني ـ.تأليف: القاضي عياض اليحصبي، دار الفكر، ١٤٠٩ هـ، بيروت، لبنان.
٦٠. صحيح البخاري.تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، ط: ١، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة، ط: ١، ١٤١٧ هـ، طبعة دار السلام، ١٤١٧ هـ، الرياض.
٦١. صحيح مسلم. تأليف: مسلم بن الحجاج، تحقيق وتصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦٢. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة.تأليف: ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض.

٦٣. صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام.تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦٤. فتاوى ابن الصلاح.تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم ، بيروت، لبنان.
٦٥. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير.تأليف: الشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، ط: ١، ١٤١٣ هـ، القاهرة.
٦٦. الفقيه والمتفقه.تأليف: الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل العزازي، دار ابن الجوزي، ط: ١، ١٤١٧ هـ، الدمام.
٦٧. القسطاس المستقيم.تأليف: محمد بن محمد الغزالي، ١٩٩٣م، المطبعة العلمية، دمشق، سوريا.
٦٨. قواعد التفسير.تأليف: خالد عثمان السبت، دار ابن عفان، السعودية.
٦٩. القول المفيد على كتاب التوحيد.تأليف: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام.
٧٠. كتاب المعتمد في أصول الدين .تأليف: القاضي أبي يعلى الحنبلي، تحقيق: وديع زيدان، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.
٧١. كتابة البحث العلمي .تأليف: عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط: ٦، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٧٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.تأليف: الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وغيره، العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ.
٧٣. اللباب في علوم الكتاب. تأليف: عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٧٤. لسان العرب.تأليف: جمال الدين ابن منظور المصري، دار صادر، ط: ١، ١٤١٣ هـ، بيروت، لبنان.
٧٥. لمعة الاعتقاد.تأليف: ابن قدامة المقدسي، (مع شرح ابن عثيمين)، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض.
٧٦. مجموع فتاوى ابن تيمية. جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم. ط: دار عالم الكتب. ١٤١٢هـ. الرياض.

٧٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.تأليف: أبو محمد ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٧٨. مختصر التحفة الإثني عشرية.تأليف: شاه عبد العزيز الدهلوي، تعليق: محمود شكري الألوسي، المكتبة السلفية.
٧٩. المستدرك على الصحيحين.تأليف: أبي عبد الله الحاكم، وبذيله التلخيص للذهبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٨٠. معالم التنزيل. تفسير البغوي.تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وغيره، دار طيبة، الرياض، ط: ١، ١٤٢٣ هـ.
٨١. معجم مقاييس اللغة.تأليف: أحمد بن فارس، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٨٢. مفاتيح الغيب.تأليف: فخر الدين الرازي، دار الفكر، ط: ١، ١٤٠١ هـ، بيروت، لبنان.
٨٣. المنقذ من الضلال.تأليف: محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة، مصر.
٨٤. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية.تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط: ١، ١٤٠٦ هـ.
٨٥. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد.تأليف: عثمان علي حسن. مكتبة الرشد، الرياض.
٨٦. منهج البحث العلمي عند العرب.تأليف: جلال محمد موسى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
٨٧. الموطأ.تأليف: الإمام مالك بن أنس ــ رواية يحيى بن يحيى الليثي ــ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ١٩٩٧ م، بيروت، لبنان.
٨٨. موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام.تأليف: محمد بن حجر القرني، مجلة البيان، ١٤٣٤ هـ.
٨٩. نهاية السول في شرح منهاج الأصول.تأليف: عبد الرحيم الإسنوي، عالم الكتب. وطبعة أخرى بتحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، ط:١، ١٤٢٠ هـ، بيروت، لبنان.